نحو إعادة بناء مفهوم الأمن في ضوء علم الاستدامة: إطار نظري للأمن المستدام

د. المهدي الطياش
دكتوراه في العلوم القانونية والسياسية من جامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس
elmehdi.tayache@usmba.ac.ma
د. حفيظ مغيزو
hafid.mrhizou@usmba.ac.ma
دكتوراه في العلوم القانونية والسياسية من جامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس
المملكة المغربية

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في الفجوة النظرية القائمة بين دراسات الأمن وعلم الاستدامة، وتنطلق من ملاحظة أن الحقلين تطورا في مسارين معرفيين متوازيين دون أن يندمجا داخل إطار تفسيري واحد. ففي حين ركزت دراسات الأمن على التهديدات، والردع، وإدارة الأزمات، طور علم الاستدامة مفاهيم تتعلق بالهشاشة، والمرونة، والقدرة على التكيف، والحوكمة، واستمرارية النظم الاجتماعية–البيئية. وتجادل الدراسة بأن هذا الانفصال يحد من قدرة النظريات الأمنية التقليدية على تفسير المخاطر المركبة والمتراكمة والعابرة للحدود، مثل تغير المناخ، والأوبئة، واضطرابات الغذاء والطاقة، وتدهور الموارد، لأنها لا تصدر بالضرورة عن فاعل محدد، ولا يمكن احتواؤها من خلال أدوات الردع التقليدية وحدها.

وانطلاقا من ذلك، تقترح الدراسة إعادة بناء مفهوم الأمن في ضوء علم الاستدامة، بحيث لا يفهم الأمن بوصفه غيابا للتهديد أو نجاحا مؤقتا في احتوائه، بل بوصفه قدرة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المحافظة على وظائفها الجوهرية، وتقليل هشاشتها، وامتصاص الصدمات، والتكيف مع التحولات، والتحول عند الضرورة، من دون استنزاف الموارد أو نقل أعباء انعدام الأمن إلى المستقبل. ولترجمة هذا التصور، تطور الدراسة نموذجا نظريا للأمن المستدام يربط بين المخاطر البنيوية، والهشاشة، والقدرة المؤسسية على التكيف، والمرونة النظامية، والقدرة التحولية، والحوكمة المستدامة.

كما تقارن الدراسة النموذج المقترح بالأطر النظرية الرئيسة في دراسات الأمن، ولا سيما الواقعية، ومدرسة كوبنهاغن، والأمن الإنساني، وأدبيات المرونة. وتبين أن نموذج الأمن المستدام لا يلغي هذه المقاربات، بل يعيد تنظيم إسهاماتها داخل إطار سببي متعدد المستويات يربط بين بناء التهديد، وخصائص النظام، وقدرته على الاستمرار. وتخلص الدراسة إلى أن الإسهام الرئيس لعلم الاستدامة في دراسات الأمن لا يتمثل في إضافة موضوعات بيئية أو تنموية جديدة إلى الأجندة الأمنية، بل في إعادة تعريف الأمن ذاته بوصفه قدرة متجددة على إنتاج الاستقرار والحماية في بيئة تتسم بالتعقيد وعدم اليقين وتسارع التحولات.

الكلمات المفتاحية: الأمن المستدام؛ علم الاستدامة؛ دراسات الأمن؛ المرونة؛ الهشاشة؛ القدرة على التكيف؛ الحوكمة المستدامة؛ المخاطر المركبة؛ الأمن الإنساني؛ الأمننة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة

شهد مفهوم الأمن خلال العقود الأخيرة تحولا عميقا في بنيته النظرية ونطاقه التحليلي، إذ لم يعد يقتصر على حماية الدولة من التهديدات العسكرية الخارجية، كما افترضت الأدبيات الواقعية التقليدية، بل أصبح يشمل طيفا واسعا من التحديات المرتبطة بالبيئة، والغذاء، والطاقة، والصحة، والتغير المناخي، والموارد الطبيعية، فضلا عن المخاطر العابرة للحدود التي يصعب احتواؤها ضمن التصورات التقليدية للأمن. (Barry Buzan, 1983; Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, 1998) وقد أدى هذا التحول إلى اتساع أجندة الدراسات الأمنية، وظهور مقاربات جديدة، مثل الأمن الإنساني، والأمن البيئي، والأمن الغذائي، التي سعت إلى تجاوز التركيز الحصري على الدولة بوصفها المرجع الوحيد للأمن.

وفي المقابل، شهد **علم الاستدامة** (**Sustainability Science**) تطورا متسارعا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، بوصفه حقلا علميا متعدد التخصصات يهدف إلى فهم التفاعلات المعقدة بين النظم البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتحليل الشروط التي تضمن استدامة هذه النظم وقدرتها على التكيف مع الضغوط والتحولات طويلة الأمد (Robert W. Kates et al., 2001). وقد توسع هذا الحقل لاحقا ليشمل مفاهيم مثل المرونة(Resilience) ، والقدرة على التكيف (Adaptive Capacity)، والتحول(Transformation) ، والحوكمة متعددة المستويات، باعتبارها أدوات تحليلية لفهم المخاطر المركبة وإدارة عدم اليقين.(Carl Folke, 2006; Johan Rockström et al., 2009)

ورغم هذا التطور المتوازي، لا تزال العلاقة بين دراسات الأمن وعلم الاستدامة تعاني قدرا من الانفصال النظري. فغالبية دراسات الأمن تتناول الاستدامة بوصفها أحد مصادر التهديد أو أحد مجالات الأمن القطاعية، كما في الأمن البيئي أو الأمن الغذائي، بينما تنظر بحوث الاستدامة إلى الأمن بوصفه إحدى النتائج المحتملة لتحقيق التنمية المستدامة أو تعزيز قدرة النظم على الصمود. ونتيجة لذلك، ظل الحقلان يتقاطعان في بعض الموضوعات التطبيقية، من دون أن يتكاملا في إطار نظري موحد يفسر العلاقة البنيوية بين الأمن والاستدامة.

ويبرز هذا الانفصال بصورة أوضح في مواجهة التهديدات المعاصرة، مثل تغير المناخ، وتدهور الموارد الطبيعية، والأوبئة، وأزمات الغذاء والطاقة، والهجرات واسعة النطاق. فهذه الظواهر لا يمكن تفسيرها بالكامل من خلال المنظورات الأمنية التقليدية، لأنها لا تمثل تهديدات عسكرية مباشرة، كما لا يمكن استيعابها بالاعتماد على أدوات الاستدامة وحدها، لأنها تتضمن أبعادا سياسية واستراتيجية ومؤسسية تتجاوز إدارة النظم البيئية أو الاقتصادية. ومن ثم، فإن استمرار الفصل بين الحقلين يحد من القدرة التفسيرية لكل منهما عند التعامل مع التهديدات المركبة التي تميز القرن الحادي والعشرين.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى وجود اهتمام متزايد بدمج الاعتبارات البيئية والتنموية في الدراسات الأمنية، إلا أن معظم هذه المحاولات اتخذت طابعا تطبيقيا، وانصبت على مجالات محددة، مثل الأمن المناخي أو الأمن الغذائي، أكثر من اهتمامها بإعادة بناء مفهوم الأمن ذاته في ضوء منطق الاستدامة (United Nations, 2015; United Nations Development Programme, 2022). وبذلك، بقي السؤال النظري الأكثر أهمية مطروحا دون معالجة كافية، وهو: **هل تمثل الاستدامة مجرد أحد أبعاد الأمن، أم أنها توفر إطارا نظريا جديدا لإعادة تعريف الأمن نفسه؟**

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وانطلاقا من هذه الفجوة، يجادل هذا المقال بأن الاستدامة لا ينبغي أن تفهم بوصفها قطاعا إضافيا من قطاعات الأمن، بل بوصفها **منطقا تأسيسيا** يعيد تنظيم مفهوم الأمن وآليات إنتاجه. فالأمن، وفق هذا المنظور، لا يتحقق فقط عبر مواجهة التهديدات بعد ظهورها، وإنما يبدأ من بناء نظم اجتماعية واقتصادية وبيئية ومؤسسية قادرة على امتصاص الصدمات، والتكيف مع التحولات، والمحافظة على وظائفها الأساسية عبر الزمن. وعليه، يقترح المقال إطارا نظريا تكامليا يربط بين دراسات الأمن وعلم الاستدامة، ويعيد تفسير الأمن باعتباره خاصية ناشئة عن استدامة النظم وقدرتها على الصمود، وليس مجرد حالة من غياب التهديد.

ولتحقيق ذلك، يسعى المقال إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

كيف يمكن لعلم الاستدامة أن يسهم في إعادة بناء الإطار النظري لمفهوم الأمن بما يسمح بتفسير التهديدات المركبة في القرن الحادي والعشرين؟

وينطلق المقال من فرضية مفادها أن **التكامل بين دراسات الأمن وعلم الاستدامة يتيح تطوير تصور أكثر شمولا للأمن، ينتقل من إدارة التهديدات إلى بناء القدرة على الصمود والتكيف، ويقدم إطارا نظريا أكثر ملاءمة لتحليل المخاطر المركبة التي تتجاوز الحدود التقليدية للقطاعات الأمنية.**

أولا: مراجعة الأدبيات وبناء الفجوة النظرية

شهدت دراسات الأمن منذ نهاية الحرب الباردة تحولا تدريجيا من التركيز على البعد العسكري للدولة إلى الاهتمام بطيف أوسع من التهديدات التي تمس الأفراد والمجتمعات والنظم الاقتصادية والبيئية. وقد جاء هذا التحول نتيجة إدراك متزايد بأن المخاطر التي تواجه المجتمعات المعاصرة لم تعد تقتصر على العدوان العسكري أو الصراع بين الدول، وإنما أصبحت تشمل تغير المناخ، وتدهور البيئة، والأوبئة، وأزمات الغذاء والطاقة، والهجرة القسرية، والكوارث الطبيعية، وغيرها من الظواهر العابرة للحدود. وأدى ذلك إلى إعادة النظر في كثير من الافتراضات التي حكمت دراسات الأمن التقليدية، وفتح المجال أمام مدارس جديدة سعت إلى توسيع مفهوم الأمن ومراجعة موضوعه ومرجعيته.(Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, 1998)

ومع ذلك، لم يكن هذا التوسع محل اتفاق كامل داخل الأدبيات. فقد حافظ الاتجاه الواقعي، بصورتيه الكلاسيكية والبنيوية، على اعتبار الدولة المرجع الأساسي للأمن، ورأى أن بقاء الدولة وحماية سيادتها يظلان الغاية المركزية للسياسة الأمنية، وأن توزيع القوة داخل النظام الدولي هو العامل الأكثر تأثيرا في تفسير السلوك الأمني .(Kenneth N. Waltz, 1979) ووفق هذا المنظور، فإن التهديدات تكتسب أهميتها عندما تؤثر في ميزان القوى أو في قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها، بينما تبقى القضايا البيئية أو الاقتصادية ذات أهمية ثانوية ما لم تتحول إلى تهديد مباشر للأمن القومي.

في المقابل، قدمت مدرسة كوبنهاغن تصورا أكثر اتساعا للأمن، انطلق من أن الأمن ليس معطى موضوعيا ثابتا، وإنما يبنى اجتماعيا من خلال عملية **الأمننة(Securitization)** ، حيث تتحول قضية معينة إلى قضية أمنية عندما تصاغ بوصفها تهديدا وجوديا يستدعي إجراءات استثنائية .(Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, 1998) وأتاح هذا الطرح إدراج قطاعات جديدة ضمن الدراسات الأمنية، مثل الأمن البيئي، والأمن الاقتصادي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي، وأسهم في تجاوز الحصر التقليدي للأمن في المجال العسكري.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ورغم القيمة التحليلية لهذا التطور، فإن توسيع مفهوم الأمن لم يؤدّ بالضرورة إلى إعادة بناء أسسه النظرية. فقد انصب اهتمام معظم الدراسات على **توسيع قائمة التهديدات** أكثر من إعادة التفكير في طبيعة الأمن ذاته. فأصبح الأمن البيئي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن المائي، موضوعات مستقلة داخل الأدبيات، لكن دون وجود إطار نظري يفسر العلاقة البنيوية التي تربط هذه الأبعاد بعضها ببعض. ونتيجة لذلك، اتجهت الأدبيات إلى إنتاج أنواع متعددة من الأمن، بدل تطوير مفهوم موحد يستطيع تفسير التهديدات المركبة التي تتداخل فيها الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وبالتوازي مع هذا التطور، نشأ **علم الاستدامة** (**Sustainability Science**) بوصفه حقلا معرفيا متعدد التخصصات، يهدف إلى دراسة التفاعلات بين النظم البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وفهم الشروط التي تضمن استمرارها وقدرتها على التكيف مع التحولات طويلة الأمد (Robert W. Kates et al., 2001). ومنذ بداياته، لم ينظر هذا الحقل إلى المشكلات البيئية باعتبارها ظواهر منفصلة، بل بوصفها جزءا من منظومات معقدة تتفاعل فيها الموارد الطبيعية مع المؤسسات، والاقتصاد، والتكنولوجيا، وأنماط الحوكمة، والسلوك الاجتماعي. وقد أدى هذا المنظور إلى تطوير مفاهيم أصبحت اليوم مركزية في أدبيات الاستدامة، مثل **المرونة**(**Resilience**) ، و**القدرة على التكيف**(**Adaptive Capacity**) ، و**التحول** (**Transformation**)، و**الأنظمة الاجتماعية–البيئية** (**Social–Ecological Systems**) (Carl Folke, 2006; Brian Walker and David Salt, 2006).

غير أن تطور علم الاستدامة جرى، في أغلب الأحيان، بمعزل عن التطورات التي شهدتها دراسات الأمن. فقد انشغلت بحوث الاستدامة بتفسير قدرة النظم على الصمود أمام الضغوط، وإدارة الموارد، وتحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بينما بقي الأمن حاضرا فيها بوصفه أحد النتائج المرجوة من التنمية المستدامة أو الإدارة الرشيدة للموارد، لا بوصفه مفهوما يحتاج إلى إعادة بناء نظرية. وفي المقابل، تعاملت دراسات الأمن مع الاستدامة باعتبارها أحد مصادر التهديد أو أحد مجالات الأمن الجديدة، من دون أن تستفيد بصورة منهجية من الأدوات المفاهيمية التي طورها علم الاستدامة لتحليل التعقيد، وعدم اليقين، والمرونة، والتكيف.

وتكشف مراجعة الأدبيات أن معظم الدراسات التي جمعت بين الأمن والاستدامة اتجهت إلى معالجة قضايا تطبيقية محددة، مثل العلاقة بين تغير المناخ والصراع، أو الأمن الغذائي، أو إدارة المياه، أو أمن الطاقة (Jon Barnett, 2001; Rita Floyd, 2010). ورغم أهمية هذه الدراسات، فإنها ظلت تركز على تطبيق مفاهيم الأمن على قضايا الاستدامة، أو تطبيق مفاهيم الاستدامة على قضايا الأمن، من دون أن تتساءل عما إذا كانت الاستدامة تقتضي إعادة تعريف الأمن نفسه. وبذلك، بقي التكامل بين الحقلين تكاملا موضوعاتيا أكثر منه تكاملا نظريا.

ويلاحظ كذلك أن مفهوم **الأمن المستدام** (**Sustainable Security**) بدأ يظهر في بعض الأدبيات خلال العقدين الأخيرين، إلا أن استخدامه اتسم بدرجة كبيرة من التباين. ففي بعض الدراسات استخدم للإشارة إلى السياسات البيئية طويلة الأجل، وفي دراسات أخرى ارتبط بالتنمية المستدامة أو بالحد من النزاعات المرتبطة بالموارد، بينما استخدمته تقارير مؤسساتية بوصفه إطارا للسياسات العامة أكثر من كونه مفهوما نظريا محددا. ويعكس هذا التباين غياب اتفاق علمي حول مضمون المفهوم، وحدود استخدامه، وعلاقته بالنظريات الأمنية القائمة، الأمر الذي يحد من قيمته التفسيرية ويجعل الحاجة قائمة إلى إعادة تأصيله نظريا.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومن ناحية أخرى، تشير الأدبيات الحديثة في مجال **المرونة (Resilience)** إلى أن قدرة المجتمعات والدول على مواجهة الصدمات لا تتحدد فقط بحجم الموارد المتاحة، وإنما أيضا بقدرتها على التكيف، والتعلم، وإعادة تنظيم مؤسساتها، والحفاظ على وظائفها الأساسية في ظل التغيرات المفاجئة .(Carl Folke, 2006; Brian Walker and David Salt, 2006) وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة بالنسبة لدراسات الأمن، لأنها تنقل الاهتمام من الاستجابة للتهديد بعد وقوعه إلى بناء القدرة على امتصاصه قبل تحوله إلى أزمة. ومع ذلك، لم ينعكس هذا التحول بصورة كافية داخل النظرية الأمنية، التي ما تزال تركز بدرجة أكبر على إدارة المخاطر والتهديدات أكثر من تركيزها على خصائص النظم القادرة على الصمود.

وانطلاقا من ذلك، يمكن تحديد الفجوة النظرية التي ينطلق منها هذا المقال في أن الأدبيات الحالية لم تنجح حتى الآن في بناء إطار تفسيري يدمج بين منطق الأمن ومنطق الاستدامة داخل نموذج نظري واحد. فدراسات الأمن وسعت موضوعاتها، لكنها ظلت تدور حول إدارة التهديدات، بينما طور علم الاستدامة أدوات متقدمة لتحليل المرونة والتكيف والحوكمة، دون أن يعيد صياغة مفهوم الأمن نفسه. ولذلك، فإن الحاجة لم تعد تقتصر على إضافة الاستدامة إلى قائمة القطاعات الأمنية، وإنما تتمثل في إعادة التفكير في الأمن بوصفه خاصية ناشئة عن قدرة النظم على الاستمرار والتكيف والمحافظة على وظائفها الأساسية عبر الزمن.

وانطلاقا من هذه الفجوة، يجادل هذا المقال بأن الاستدامة ليست مجرد أحد أبعاد الأمن، بل تمثل **إطارا معرفيا قادرا على إعادة بناء مفهوم الأمن** .فبدل تعريف الأمن من خلال غياب التهديد أو القدرة على مواجهته، يقترح المقال تعريفه بوصفه قدرة النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية على المحافظة على تماسكها ووظائفها الأساسية، والتكيف مع التحولات، واستعادة توازنها دون فقدان قدرتها على الاستمرار. ويقتضي هذا التحول الانتقال من منطق يركز على إدارة الأزمات إلى منطق يركز على بناء القدرة البنيوية على الصمود، وهو ما يشكل نقطة الانطلاق لبناء الإطار النظري الذي ستطوره الدراسة في الأقسام اللاحقة.

لم يقتصر التوسع في مفهوم الأمن على إضافة قطاعات جديدة إلى أجندة الدراسات الأمنية، بل امتد إلى إعادة النظر في مرجع الأمن ذاته. ففي حين انطلقت الأدبيات التقليدية من افتراض أن الدولة هي المرجع الرئيس الذي تقاس على أساسه التهديدات والسياسات الأمنية، دفعت التحولات العالمية إلى بروز اتجاهات جعلت الإنسان، والمجتمع، والنظم البيئية، والبنى الاقتصادية، موضوعات للأمن لا تقل أهمية عن الدولة. وقد تجسد هذا التحول بصورة واضحة في تقرير **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** لعام 1994، الذي طرح مفهوم **الأمن الإنساني(Human Security)** ، وربط الأمن بقدرة الأفراد على العيش بحرية وكرامة بعيدا عن الخوف والعوز .(United Nations Development Programme, 1994) ومثّل هذا التحول خطوة مهمة في تجاوز المنظور الدولتي الضيق، لكنه لم يحل الإشكال النظري المتعلق بطبيعة العلاقة بين الأمن واستدامة النظم التي يعيش داخلها الإنسان.

وقد ترتب على هذا الاتساع تعدد واضح في المقاربات الأمنية، فأصبحت الأدبيات تتحدث عن الأمن البيئي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن المائي، والأمن المناخي، وغيرها من المفاهيم الفرعية التي حاول كل منها تفسير نوع معين من المخاطر. غير أن هذا التعدد، على الرغم من إثرائه للنقاش العلمي، أدى في الوقت نفسه إلى **تجزئة مفهوم الأمن**، إذ أصبحت كل مقاربة تطور مفاهيمها ومؤشراتها بصورة مستقلة، من دون وجود إطار نظري جامع يفسر الروابط المتبادلة بين هذه الأبعاد. ونتيجة لذلك، أصبح

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

من الممكن أن تدرس أزمة مثل تغير المناخ في إطار الأمن البيئي، بينما تدرس آثارها على الغذاء في إطار الأمن الغذائي، وتأثيراتها على الهجرة في إطار الأمن الإنساني، من دون تفسير نظري موحد يربط هذه الظواهر داخل منظومة واحدة.

في المقابل، انطلق علم الاستدامة منذ نشأته من فرضية مختلفة. فبدل تقسيم الظواهر إلى قطاعات مستقلة، تعامل مع العالم بوصفه **نظاما اجتماعيا–بيئيا متكاملا(Social–Ecological System)** ، تتفاعل داخله العوامل الطبيعية والمؤسسات السياسية والاقتصاد والسلوك المجتمعي بصورة مستمرة. ووفق هذا المنظور، فإن الأزمات لا تفهم بوصفها أحداثا منفصلة، وإنما باعتبارها نتاجا لاختلال العلاقات داخل النظام، أو لانخفاض قدرته على التكيف مع الضغوط المتزايدة (Fikret Berkes Carl Folke, 2006).؛and Carl Folke, 1998

ويعد مفهوم **المرونة (Resilience)** من أكثر المفاهيم التي تعكس هذا التحول المعرفي. فقد تطور من إطار يصف قدرة النظم البيئية على استعادة توازنها بعد الاضطرابات إلى مفهوم أشمل يفسر قدرة النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على امتصاص الصدمات، وإعادة تنظيم بنيتها، والاستمرار في أداء وظائفها الأساسية دون فقدان هويتها .(Carl Folke, 2006) ولا تكمن أهمية هذا المفهوم في كونه أداة لتحليل الاستدامة فحسب، بل في كونه يقدم منظورا مختلفا للأمن؛ إذ ينقل الاهتمام من محاولة منع جميع التهديدات إلى بناء نظم قادرة على التكيف مع التهديدات عندما تقع.

ويؤكد هذا التحول أيضا مفهوم **القدرة على التكيف(Adaptive Capacity)** ، الذي أصبح أحد المرتكزات الأساسية في علم الاستدامة. فالأمن، وفق هذا المنظور، لا يتحقق من خلال إزالة جميع مصادر الخطر، لأن ذلك غير ممكن في بيئة تتسم بالتعقيد وعدم اليقين، وإنما من خلال رفع قدرة النظم على التعلم، والتكيف، وإعادة توزيع الموارد، والاستجابة السريعة للتحولات. وقد تبنت **الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (Intergovernmental Panel on Climate Change – IPCC)** هذا الفهم في تقاريرها المتعاقبة، حيث ربطت بين التعرض للمخاطر، والهشاشة، والقدرة على التكيف بوصفها عناصر مترابطة في تفسير آثار التغير المناخي (Intergovernmental Panel on Climate Change, 2022).

ورغم التقارب الواضح بين هذا التصور وبعض الاتجاهات الحديثة في الدراسات الأمنية، ولا سيما تلك التي تهتم بالمخاطر العابرة للحدود، فإن الأدبيات لا تزال تفتقر إلى إطار نظري يدمج هذه المفاهيم داخل نظرية الأمن نفسها. فدراسات الأمن تتبنى مفهوم المخاطر، لكنها غالبا ما تركز على إدارتها بعد ظهورها، بينما يركز علم الاستدامة على بناء الشروط البنيوية التي تحد من تحول المخاطر إلى أزمات. ويعكس هذا الاختلاف تباينا في المنطق التحليلي للحقلين؛ إذ ينطلق الأول من سؤال :**كيف نواجه التهديد؟**، بينما ينطلق الثاني من سؤال :**كيف نبني نظاما قادرا على الاستمرار رغم التهديد؟**

ويزداد هذا التباين وضوحا عند تحليل مفهوم **الهشاشة (Vulnerability)**. ففي الدراسات الأمنية يفهم الضعف غالبا بوصفه نتيجة لتهديد خارجي أو لاختلال في موازين القوة، بينما ينظر إليه علم الاستدامة بوصفه خاصية داخلية للنظام تنشأ عن ضعف المؤسسات، أو سوء إدارة الموارد، أو انخفاض القدرة على التعلم والتكيف. ويترتب على هذا الاختلاف أن معالجة الهشاشة في الدراسات الأمنية تميل إلى تعزيز أدوات الحماية والردع، في حين تركز بحوث الاستدامة على إصلاح البنى المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي تجعل النظام أكثر عرضة للصدمات.(Neil Adger, 2006)

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتشير هذه المقارنة إلى أن الحقلين لا يختلفان في موضوع الدراسة بقدر ما يختلفان في **منطق تفسير الأمن** .فالأمن، في كثير من الأدبيات التقليدية، يمثل حالة تتحقق عندما تزال التهديدات أو تحتوى، بينما يمثل في علم الاستدامة قدرة ديناميكية للنظام على المحافظة على وظائفه الأساسية رغم استمرار الضغوط والتغيرات. ومن ثم، فإن التكامل بين الحقلين لا ينبغي أن يقتصر على تبادل المفاهيم، بل يتطلب إعادة النظر في الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها كل منهما.

ومن هنا، يجادل هذا المقال بأن الفجوة الحقيقية لا تتمثل في نقص الدراسات التي تناولت الأمن البيئي أو الأمن الغذائي أو الأمن المناخي، وإنما في **غياب إطار نظري يعيد تعريف الأمن نفسه انطلاقا من منطق الاستدامة** .فبدل التعامل مع الاستدامة بوصفها قطاعا جديدا يضاف إلى قائمة القطاعات الأمنية، يقترح المقال النظر إليها بوصفها مبدأ تحليليا يعيد تفسير كيفية إنتاج الأمن، وكيفية قياسه، وكيفية المحافظة عليه في بيئة تتسم بالتعقيد والتغير المستمر. وتمثل هذه الفجوة نقطة الانطلاق لبناء الإطار المفاهيمي الذي سيطوره القسم التالي، من خلال إعادة تعريف المفاهيم المركزية التي يقوم عليها كل من حقل الأمن وعلم الاستدامة، وبيان إمكانات دمجهما داخل نموذج نظري واحد.

ثانيا: الإطار المفاهيمي

تقتضي محاولة بناء إطار نظري يدمج بين دراسات الأمن وعلم الاستدامة إعادة النظر أولا في المفاهيم المركزية التي يقوم عليها كل من الحقلين. فالمشكلة التي كشفت عنها مراجعة الأدبيات لا تعود إلى غياب الدراسات التي تناولت العلاقة بين الأمن والبيئة أو بين الأمن والتنمية، وإنما إلى اختلاف المنطلقات المفاهيمية التي ينطلق منها كل حقل في تعريف الأمن، وتحديد مصادر التهديد، وبيان شروط الاستقرار. ولذلك، فإن أي محاولة للتكامل النظري ينبغي أن تبدأ بإعادة بناء الجهاز المفاهيمي الذي يستخدمه الباحث لفهم الأمن والاستدامة، وليس بالاكتفاء بضم مفاهيم من حقل إلى آخر.

ويعد مفهوم **الأمن** أكثر المفاهيم إثارة للجدل في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، نظرا لتعدد مستوياته ومرجعياته وتطوراته التاريخية. ففي الأدبيات التقليدية ارتبط الأمن بحماية الدولة من التهديدات الخارجية، وبالحفاظ على السيادة وسلامة الإقليم، وهو تعريف استند إلى افتراض أن بقاء الدولة يمثل الغاية الأساسية للنظام الدولي(Arnold Wolfers, 1952) ؛ Kenneth N. Waltz, 1979).غير أن هذا التصور أصبح أقل قدرة على تفسير التحولات التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، حيث تصاعدت التهديدات التي لا تستهدف الدولة بصورة مباشرة، لكنها تؤثر في استقرار المجتمعات وقدرة المؤسسات على أداء وظائفها.

وقد أدى هذا التحول إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل الإنسان، والمجتمع، والاقتصاد، والبيئة، والصحة العامة، إلا أن هذا التوسع لم يحسم الإشكال المتعلق بطبيعة الأمن نفسه. فهل الأمن حالة تتحقق عند غياب التهديد؟ أم أنه قدرة مستمرة على إدارة التهديدات والتكيف معها؟ وتكشف مراجعة الأدبيات أن معظم المقاربات بقيت مرتبطة بالتصور الأول، حتى عندما وسعت موضوع الأمن، إذ ظل التركيز منصبا على تحديد مصادر الخطر وكيفية الحد منها، أكثر من التركيز على الخصائص التي تجعل النظام قادرا على الاستمرار في ظل هذه المخاطر.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفي المقابل، ينطلق **علم الاستدامة** من تصور مختلف لطبيعة الاستقرار. فالاستدامة لا تعني غياب التغير أو المحافظة على حالة ثابتة، وإنما تعني قدرة النظم على الاستمرار رغم التغير، من خلال التكيف، وإعادة التنظيم، والتعلم، والمحافظة على وظائفها الأساسية. ومن ثم، فإن الاستقرار في علم الاستدامة ليس حالة سكون، بل عملية ديناميكية مستمرة تتفاعل فيها العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية بصورة متزامنة(Robert W. Kates et al., 2001 ؛ Carl Folke, 2006).

ويترتب على هذا الاختلاف المفاهيمي أن الأمن والاستدامة يعالجان الظاهرة نفسها من زاويتين مختلفتين. فالأمن يهتم أساسا بمصدر التهديد وكيفية التعامل معه، بينما تهتم الاستدامة بخصائص النظام الذي يواجه هذا التهديد. وإذا كان السؤال الرئيس في الدراسات الأمنية هو :**ما الذي يهدد الدولة أو المجتمع؟** فإن السؤال الرئيس في علم الاستدامة يصبح :**ما الذي يجعل الدولة أو المجتمع قادرا على الاستمرار رغم التهديد؟** ويكشف هذا الاختلاف أن الحقلين لا يتعارضان، وإنما يركز كل منهما على مستوى مختلف من التحليل.

ومن هنا، يقترح المقال التمييز بين **التهديد** (**Threat**) و**الهشاشة** (**Vulnerability**) بوصفهما مفهومين متكاملين لا مترادفين. فالتهديد يمثل عاملا خارجيا أو داخليا يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بالنظام، في حين تعبر الهشاشة عن درجة قابلية النظام للتأثر بهذا التهديد. وقد تواجه دولتان التهديد نفسه، لكن نتائجه تختلف تبعا لمستوى الهشاشة المؤسسية، أو الاقتصادية، أو البيئية، أو الاجتماعية. ويعني ذلك أن الأمن لا يعتمد على خصائص التهديد وحدها، بل يتحدد أيضا بخصائص النظام الذي يتعرض له، وهو ما تؤكده أدبيات الهشاشة والقدرة على التكيف.(Neil Adger, 2006)

ويرتبط بذلك مفهوم **المرونة**(**Resilience**) ، الذي يمثل أحد أكثر المفاهيم تأثيرا في علم الاستدامة خلال العقود الأخيرة. فالمرونة لا تشير إلى مجرد القدرة على العودة إلى الحالة السابقة بعد الأزمة، وإنما تعبر عن قدرة النظام على امتصاص الصدمات، والتكيف مع الظروف الجديدة، وإعادة تنظيم نفسه من دون فقدان وظائفه الأساسية .(Carl Folke, 2006) ويكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة بالنسبة إلى النظرية الأمنية، لأنه ينقل الاهتمام من بناء أدوات الردع والاستجابة إلى بناء مؤسسات قادرة على التعلم، والتكيف، والاستمرار في أداء وظائفها في ظل بيئة تتسم بعدم اليقين.

ولا يقل عن ذلك أهمية مفهوم **القدرة على التكيف**(**Adaptive Capacity**) ، الذي يشير إلى قدرة الأفراد والمؤسسات والدول على تعديل سياساتها، وإعادة توزيع مواردها، وتطوير أنماط جديدة من التنظيم استجابة للتحولات الداخلية والخارجية. ويختلف هذا المفهوم عن المرونة في أن الأخيرة تركز على المحافظة على الوظائف الأساسية للنظام، بينما تركز القدرة على التكيف على تطوير تلك الوظائف وتعديلها بما يسمح بمواجهة التحديات المستقبلية. ومن ثم، فإن الأمن في البيئات المعقدة لا يتحقق بالثبات، وإنما بالقدرة على التعلم والتغير المستمر.

ويقود هذا التحليل إلى مفهوم أكثر شمولا هو **الأمن المستدام** .(**Sustainable Security**) غير أن المقال لا يستخدم هذا المفهوم بالمعنى الشائع في الأدبيات، الذي يربطه غالبا بالسياسات البيئية أو بالتنمية المستدامة، وإنما يقترحه بوصفه مفهوما نظريا يعبر عن **قدرة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المحافظة على وظائفها الأساسية، والتكيف مع التحولات، وتقليل مستويات الهشاشة، بما يضمن استمرار الأمن على المدى الطويل** .وبهذا المعنى، يصبح الأمن المستدام خاصية للنظام نفسه، وليس مجرد نتيجة لنجاح السياسات الأمنية أو لغياب التهديدات.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويختلف هذا التعريف عن كثير من التعريفات السائدة في الدراسات الأمنية، لأنه لا يجعل الأمن حالة نهائية يمكن الوصول إليها، بل عملية مستمرة لإدارة التفاعل بين المخاطر، والهشاشة، والمرونة، والقدرة على التكيف. فالمجتمعات لا تصبح آمنة لأنها أزالت جميع مصادر الخطر، وإنما لأنها طورت مؤسسات وأنماط حوكمة قادرة على منع تحول المخاطر إلى أزمات وجودية. ومن ثم، فإن الأمن لا يقاس فقط بحجم القدرات العسكرية أو بكفاءة أجهزة الردع، وإنما أيضا بقدرة النظام على التعلم، والتنسيق، والتجدد، وإعادة إنتاج الاستقرار في مواجهة الضغوط المتغيرة.

وانطلاقا من هذا الفهم، يقترح المقال تعريفا إجرائيا للأمن يمكن أن يشكل أساسا للإطار النظري اللاحق، وهو أن **الأمن هو قدرة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي على المحافظة على وظائفه الجوهرية، والتكيف مع التحولات، واحتواء المخاطر، وتقليل الهشاشة، بما يضمن استمراره واستقرار تفاعلاته عبر الزمن** .ويختلف هذا التعريف عن التعريفات التقليدية في أنه يجعل الاستدامة شرطا بنيويا لإنتاج الأمن، لا مجرد هدف لاحق أو قطاع من قطاعاته. كما يوفر أساسا مفاهيميا يسمح بإعادة تنظيم العلاقة بين مفاهيم الأمن والمرونة والتكيف والحوكمة داخل نموذج تفسيري واحد، وهو ما سيعمل القسم التالي على تطويره من خلال بناء إطار نظري تكاملي يدمج بين منطق الأمن ومنطق الاستدامة.

ثالثا: نحو إطار نظري تكاملي بين دراسات الأمن وعلم الاستدامة

تكشف مراجعة الأدبيات والإطار المفاهيمي أن المشكلة الرئيسة لا تكمن في محدودية المعرفة المتوافرة حول الأمن أو الاستدامة، وإنما في استمرار تطورهما داخل مسارين معرفيين منفصلين. فقد طورت دراسات الأمن أدوات متقدمة لتحليل التهديدات، والردع، وإدارة الصراعات، بينما طور علم الاستدامة مفاهيم دقيقة لفهم المرونة، والتكيف، والهشاشة، والحوكمة متعددة المستويات. غير أن كل حقل بقي أسيرا لافتراضاته الأساسية، الأمر الذي حال دون بناء إطار تفسيري قادر على استيعاب الطبيعة المركبة للمخاطر التي يواجهها العالم المعاصر. ومن ثم، فإن تجاوز هذه الفجوة لا يتحقق بإضافة مفاهيم الاستدامة إلى الأدبيات الأمنية أو بإدراج الأمن ضمن أهداف الاستدامة، وإنما يتطلب إعادة بناء العلاقة بين الحقلين على مستوى النظرية.

وينطلق هذا المقال من افتراض أن الأمن والاستدامة لا يمثلان مفهومين متوازيين، بل يعبران عن مستويين مختلفين من تحليل الظاهرة نفسها. فالأمن يعبر عن **حالة النظام في مواجهة المخاطر**، بينما تعبر الاستدامة عن **خصائص النظام التي تحدد قدرته على المحافظة على تلك الحالة عبر الزمن** .وإذا كان الأمن يجيب عن سؤال يتعلق بدرجة تعرض الدولة أو المجتمع للتهديد، فإن الاستدامة تجيب عن سؤال يتعلق بقدرة هذا المجتمع أو تلك الدولة على الاستمرار والتكيف رغم استمرار الضغوط. ومن ثم، فإن العلاقة بينهما ليست علاقة احتواء، بحيث تكون الاستدامة أحد أبعاد الأمن أو العكس، وإنما علاقة تأسيس، إذ تمثل الاستدامة الشرط البنيوي الذي يجعل الأمن قابلا للاستمرار.

ويقتضي هذا التصور إعادة النظر في المنطق الذي حكم النظرية الأمنية منذ نشأتها. فقد انطلقت معظم المدارس الأمنية من تصور خطي للعلاقة بين التهديد والاستجابة؛ إذ يؤدي ظهور التهديد إلى تعبئة الموارد، واتخاذ التدابير الدفاعية، واستعادة الاستقرار. وقد كان هذا المنطق مناسبا في سياق التهديدات العسكرية التقليدية، التي تتسم بوضوح مصدر الخطر وإمكان تحديد أطرافه وأدوات مواجهته. غير أن المخاطر المعاصرة، مثل تغير المناخ، وتدهور التنوع الحيوي، والأوبئة، والاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، لا

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تتبع هذا النمط الخطي، بل تتسم بالتراكم، والتشابك، والتأثير المتبادل، بحيث يصبح من الصعب تحديد نقطة بداية واضحة للتهديد أو الفصل بين أسبابه ونتائجه.(Ulrich Beck, 1992)

وفي المقابل، ينطلق علم الاستدامة من تصور دائري وديناميكي للعلاقة بين النظام وبيئته. فالمخاطر ليست أحداثا استثنائية تقع خارج النظام، وإنما جزء من البيئة التي يعمل داخلها. ولذلك، فإن بقاء النظام لا يعتمد على قدرته على إزالة المخاطر، بل على قدرته على تعديل أنماط عمله، وإعادة تنظيم موارده، والتعلم من الصدمات السابقة، وتطوير مؤسساته بصورة مستمرة. ويؤدي هذا الاختلاف إلى انتقال مركز الاهتمام من إدارة الأزمة بعد وقوعها إلى بناء الخصائص البنيوية التي تمنع تحول الضغوط إلى أزمات وجودية.

وانطلاقا من هذا الاختلاف، يقترح المقال أن الأمن ينبغي أن يفهم بوصفه **عملية إنتاج مستمرة Continuous) (Production Process**، لا بوصفه حالة نهائية أو نتيجة مؤقتة. فالأمن لا يتحقق بمجرد إزالة تهديد معين، لأن ظهور تهديدات جديدة يظل احتمالا قائما في بيئة دولية تتسم بالتغير وعدم اليقين. وإنما يتحقق عندما يمتلك النظام القدرة على امتصاص الضغوط، والتكيف مع التحولات، والمحافظة على وظائفه الأساسية، وإعادة إنتاج استقراره بصورة متكررة. ويعني ذلك أن الأمن يصبح خاصية ديناميكية للنظام، لا مجرد نتيجة لنجاح سياسة أمنية معينة.

ويترتب على هذا التحول تغير في فهم العلاقة بين **المخاطر (Risks)** و**التهديدات (Threats)**. ففي الأدبيات الأمنية التقليدية، يمثل التهديد نقطة البداية للتحليل، بينما ينظر إلى المخاطر بوصفها احتمالات قد تتطور لاحقا إلى تهديدات. أما في المنظور المقترح، فإن المخاطر تمثل البيئة الطبيعية التي يعمل داخلها النظام، في حين لا يصبح الخطر تهديدا إلا عندما تتفاعل معه مستويات مرتفعة من الهشاشة المؤسسية أو الاقتصادية أو البيئية. وبذلك، لا يعود السؤال الرئيس هو: *ما حجم الخطر؟*، وإنما: *ما مدى قدرة النظام على منع تحول هذا الخطر إلى أزمة أمنية؟*

ويقود هذا التصور إلى إعادة تعريف **الهشاشة** باعتبارها الحلقة الوسيطة بين المخاطر والأمن. فالهشاشة ليست مجرد ضعف في الموارد أو القدرات، وإنما تعبر عن محدودية قدرة النظام على التكيف مع الضغوط المتغيرة. وقد تتشابه الدول في تعرضها للمخاطر، لكنها تختلف بصورة كبيرة في مستوى الهشاشة، تبعا لجودة مؤسساتها، وكفاءة حوكمتها، ومرونة اقتصادها، وقدرة مجتمعها على التعلم والتكيف. ومن هنا، يصبح تقليل الهشاشة هدفا استراتيجيا يسبق إدارة التهديدات، لأنه يحد من احتمال تحولها إلى أزمات شاملة.

وفي هذا السياق، تكتسب **المرونة** وظيفة تختلف عن تلك التي أسندت إليها في بعض الأدبيات التطبيقية. فهي ليست مجرد قدرة على العودة إلى الوضع السابق بعد وقوع الأزمة، وإنما تمثل قدرة النظام على التكيف وإعادة التنظيم مع المحافظة على وظائفه الأساسية، حتى وإن تغيرت بنيته الداخلية أو طرائق عمله. ولذلك، فإن النظام المرن ليس هو النظام الذي يقاوم التغيير، بل النظام الذي يستطيع أن يتغير من دون أن يفقد قدرته على الاستمرار. ويقرب هذا الفهم بين المرونة والأمن، لأن كليهما يصبح معنيا باستمرار أداء النظام أكثر من اهتمامه بالحفاظ على صورة ثابتة من صور الاستقرار.

وانطلاقا من هذه العلاقات، يقترح المقال إطارا تفسيريا يقوم على سلسلة سببية مترابطة تبدأ **بالمخاطر البنيوية** التي تفرضها البيئة الطبيعية أو السياسية أو الاقتصادية، ثم تنتقل إلى **مستوى الهشاشة** الذي يحدد قابلية النظام للتأثر، ثم إلى **القدرة المؤسسية**

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

على التكيف التي تعكس كفاءة الحوكمة وإدارة الموارد، ثم إلى **المرونة** التي تمثل قدرة النظام على المحافظة على وظائفه الأساسية، لتنتهي أخيرا إلى **الأمن المستدام** بوصفه المخرج النهائي لهذه العملية. ويفترض هذا التسلسل أن الأمن لا ينتج مباشرة عن انخفاض مستوى المخاطر، بل عن نجاح الدولة والمجتمع في إدارة العلاقة بين هذه المكونات عبر الزمن.

ويتميز هذا النموذج عن النماذج الأمنية التقليدية في أنه لا ينظر إلى الأمن بوصفه رد فعل على التهديد، وإنما بوصفه نتيجة لقدرة النظام على إدارة التعقيد. كما يختلف عن بعض تطبيقات علم الاستدامة في أنه لا يقف عند حدود إدارة الموارد أو النظم البيئية، بل يدمج المؤسسات السياسية، والحوكمة، والسياسات العامة، وصنع القرار، ضمن عملية إنتاج الأمن. ومن ثم، فإنه يوفر أساسا نظريا يسمح بفهم المخاطر المركبة بوصفها ظواهر تتولد من التفاعل بين البيئة الطبيعية والبنية المؤسسية، لا من أحدهما بمعزل عن الآخر.

ويفتح هذا التصور المجال للانتقال من المقاربة القطاعية التي قسمت الأمن إلى أمن غذائي، وأمن مائي، وأمن صحي، وأمن بيئي، إلى مقاربة أكثر تكاملا تنظر إلى هذه الأبعاد باعتبارها تجليات مختلفة لخاصية واحدة هي **قدرة النظام على الاستمرار في ظل الضغوط** .فالمشكلة ليست في تعدد التهديدات، وإنما في أن جميعها تختبر قدرة النظام على المحافظة على وظائفه الأساسية. وعليه، فإن الأمن المستدام لا يمثل قطاعا جديدا يضاف إلى القطاعات الأمنية، بل يمثل منطقا نظريا يعيد تنظيمها داخل إطار تحليلي واحد، وهو ما يشكل الأساس الذي ستبنى عليه الدراسة في القسم التالي لإعادة تعريف الأمن بوصفه خاصية ناشئة عن استدامة النظم، وليس مجرد غياب للتهديد أو نجاح مؤقت في احتوائه.

رابعا: إعادة بناء مفهوم الأمن في ضوء علم الاستدامة

إذا كانت الأقسام السابقة قد بينت أن دراسات الأمن وعلم الاستدامة تطورا في مسارين معرفيين متوازيين، فإن السؤال الذي يفرض نفسه يتمثل في الكيفية التي يمكن من خلالها تجاوز هذا الانفصال النظري. ولا يتعلق الأمر بمجرد الجمع بين مفاهيم الحقلين أو توسيع أجندة الأمن لتشمل قضايا الاستدامة، بل بإعادة النظر في المنطق الذي يقوم عليه مفهوم الأمن ذاته. فالتحولات التي يشهدها النظام الدولي، وما يرافقها من تزايد في المخاطر المركبة، تشير إلى أن التصورات التقليدية للأمن أصبحت أقل قدرة على تفسير مصادر عدم الاستقرار المعاصرة، لأنها ما تزال تنطلق من تصور يجعل الأمن نتيجة لاحتواء التهديد، في حين تكشف خبرة العقود الأخيرة أن كثيرا من الأزمات الكبرى لم تكن نتيجة قوة التهديد بقدر ما كانت نتيجة هشاشة النظم التي واجهته.

وتؤكد الأزمات العالمية المتعاقبة، بدءا من الأزمة المالية العالمية، مرورا بجائحة كوفيد-19، ووصولا إلى اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، وأزمات الغذاء والطاقة، أن الأمن لم يعد يقاس فقط بقدرة الدولة على الدفاع عن حدودها أو ردع خصومها، بل أصبح مرتبطا بقدرتها على المحافظة على استمرارية الوظائف الأساسية للمجتمع والدولة في ظل ظروف تتسم بعدم اليقين والتغير السريع. وقد كشفت هذه الأزمات أن دولا تمتلك قدرات عسكرية واقتصادية كبيرة واجهت صعوبات في إدارة آثارها، في حين استطاعت دول أخرى، بفضل مرونة مؤسساتها وقدرتها على التكيف، الحد من انعكاساتها السلبية. ويشير ذلك إلى أن مصدر الأمن لا يكمن في الموارد وحدها، وإنما في الكيفية التي تدار بها هذه الموارد داخل نظام يمتلك قدرة مستدامة على الاستجابة والتعلم.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وانطلاقا من ذلك، يقترح المقال الانتقال من **النموذج التهديدي للأمن** (**Threat-Based Security Model**) إلى **النموذج القائم على استدامة النظم** (**System Sustainability-Based Security Model**). ففي النموذج الأول، يبدأ التحليل بتحديد مصدر التهديد، ثم تقدير حجمه، ثم اختيار أدوات المواجهة المناسبة. أما في النموذج الثاني، فيبدأ التحليل بتقييم خصائص النظام ذاته، وقياس مستويات الهشاشة، والمرونة، والقدرة على التكيف، ثم دراسة كيفية تفاعل هذه الخصائص مع المخاطر المحيطة. ولا يعني هذا تجاهل التهديدات، وإنما إعادة ترتيب أولويات التحليل بحيث يصبح السؤال الرئيس هو :**لماذا تتحول بعض المخاطر إلى أزمات أمنية في بعض الدول دون غيرها؟**

ويؤدي هذا التحول إلى إعادة تعريف موضوع الأمن. فبدل أن يكون الأمن مرادفا لحماية الدولة من الأخطار الخارجية، يصبح تعبيرا عن **قدرة النظام على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية رغم تعرضه لضغوط داخلية أو خارجية**. ويشمل ذلك استمرارية المؤسسات العامة، وكفاءة إدارة الموارد، والمحافظة على التماسك الاجتماعي، وقدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات، واستمرار الخدمات الحيوية، وسلامة البيئة الطبيعية التي يعتمد عليها المجتمع في تلبية احتياجاته الأساسية. وبهذا المعنى، لا يصبح الأمن حالة ساكنة، بل عملية ديناميكية لإدارة العلاقة بين المخاطر والقدرات المؤسسية.

ويقتضي هذا التعريف أيضا إعادة النظر في مفهوم **القوة** داخل الدراسات الأمنية. فقد ارتبطت القوة، في الأدبيات التقليدية، بحجم الموارد العسكرية والاقتصادية التي تمتلكها الدولة، وبقدرتها على التأثير في سلوك الآخرين. أما في المنظور المقترح، فإن القوة تكتسب بعدا إضافيا يتمثل في **القدرة على المحافظة على استمرارية النظام**. فالدولة القوية ليست فقط تلك التي تمتلك وسائل الردع، وإنما أيضا تلك التي تستطيع الحفاظ على وظائفها الأساسية في مواجهة الأزمات الممتدة، وتملك مؤسسات قادرة على التعلم وإعادة التنظيم، وتتمتع بدرجة مرتفعة من الثقة المجتمعية والتنسيق المؤسسي. ومن ثم، فإن الاستدامة لا تصبح بديلا عن القوة، بل أحد مكوناتها الأساسية.

كما يترتب على هذا التصور إعادة تفسير العلاقة بين **الأمن والتنمية**. فقد درجت الأدبيات على التعامل مع التنمية باعتبارها أحد أسباب الأمن أو إحدى نتائجه، غير أن النموذج المقترح يرى أن العلاقة بينهما أكثر تعقيدا. فالتنمية التي تستنزف الموارد الطبيعية، أو تزيد من مستويات التفاوت الاجتماعي، أو تضعف قدرة المؤسسات على التكيف، قد تؤدي إلى رفع مستويات الهشاشة، حتى وإن حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. وفي المقابل، فإن التنمية التي تعزز المرونة، وتحسن إدارة الموارد، وتدعم الحوكمة الرشيدة، تسهم في إنتاج أمن أكثر استدامة. وبذلك، تصبح الاستدامة الحلقة التي تربط بين التنمية والأمن، لأنها تحدد ما إذا كانت نتائج التنمية ستعزز القدرة على الصمود أو ستولد مصادر جديدة للهشاشة.

ويمتد هذا التحول إلى إعادة فهم **الوقاية** (**Prevention**) داخل الدراسات الأمنية. ففي المقاربة التقليدية، تعني الوقاية منع وقوع التهديد أو تقليل احتمالاته، بينما تعني في المنظور المستند إلى الاستدامة بناء الشروط البنيوية التي تمنع تحول المخاطر إلى أزمات شاملة. ولذلك، فإن الاستثمار في التعليم، والصحة العامة، وحوكمة الموارد، والبنية التحتية، والتخطيط طويل الأجل، لا يعد مجرد سياسة تنموية، بل يمثل جزءا من سياسة أمنية تستهدف تقوية قدرة النظام على الصمود أمام الصدمات المستقبلية.

ومن هذا المنطلق، يصبح الأمن المستدام مفهوما يربط بين أربعة مكونات مترابطة. يتمثل المكون الأول في **إدارة المخاطر**، التي تهدف إلى فهم مصادر الضغوط وتحليل احتمالات تطورها. ويتمثل الثاني في **تقليل الهشاشة**، عبر إصلاح المؤسسات وتحسين إدارة

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الموارد ومعالجة الاختلالات البنيوية. أما الثالث فهو **تعزيز المرونة والقدرة على التكيف**، من خلال تطوير مؤسسات قادرة على التعلم والاستجابة والتحول عند الضرورة. ويأتي المكون الرابع في صورة **الحوكمة المستدامة**، التي تضمن التنسيق بين مختلف الفاعلين والمستويات المؤسسية بما يسمح بإنتاج الأمن والمحافظة عليه بصورة مستمرة. ولا تعمل هذه المكونات بصورة مستقلة، بل تتفاعل داخل عملية واحدة يصبح فيها الأمن نتاجا لاستدامة النظام بأكمله، لا لنجاح قطاع أمني بعينه.

ويتيح هذا النموذج أيضا تجاوز الفصل التقليدي بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي. فالمخاطر المرتبطة بالمناخ، والأوبئة، والهجمات السيبرانية، واضطرابات التجارة العالمية، لا تعترف بالحدود السياسية، كما أن آثارها تتولد من التفاعل بين عوامل داخلية وخارجية في الوقت نفسه. ومن ثم، فإن تحليل الأمن من منظور الاستدامة يقتضي الانتقال من التفكير القطاعي إلى التفكير المنظومي، حيث تدرس الدولة بوصفها جزءا من شبكة أوسع من النظم الإقليمية والدولية، وتتحدد درجة أمنها بقدرتها على إدارة هذا التشابك، لا بمجرد قدرتها على عزل نفسها عن مصادر الخطر.

ويترتب على ذلك أن نجاح السياسات الأمنية لا ينبغي أن يقاس فقط بقدرتها على منع وقوع التهديدات، وإنما أيضا بقدرتها على رفع مستوى المرونة المؤسسية، وتقليل الهشاشة، وتعزيز القدرة على التكيف، والمحافظة على استمرارية الوظائف الأساسية للنظام. فهذه المؤشرات تعكس جودة الأمن على المدى الطويل بصورة أدق من الاقتصار على قياس عدد الأزمات أو مستوى الإنفاق العسكري. وبذلك، ينتقل الأمن من كونه سياسة رد فعل إلى كونه سياسة لبناء القدرة البنيوية على الاستمرار، وهو التحول الذي يشكل، في تقدير هذه الدراسة، الإضافة النظرية الأساسية التي يمكن أن يقدمها علم الاستدامة إلى حقل الدراسات الأمنية.

وانطلاقا من هذا التحليل، يمكن القول إن إعادة بناء مفهوم الأمن لا تعني استبدال النظريات الأمنية القائمة أو التقليل من أهمية القوة والردع والسيادة، وإنما تعني إدراج هذه المفاهيم داخل إطار أوسع يجعلها جزءا من عملية مستمرة لإنتاج الأمن والحفاظ عليه. فالقوة تظل ضرورية، والردع يظل أحد أدوات السياسة الأمنية، والسيادة تبقى ركيزة للنظام الدولي، إلا أن فعاليتها أصبحت تتوقف بدرجة متزايدة على قدرة الدولة على بناء نظم مستدامة تمتلك المرونة الكافية لمواجهة المخاطر المتغيرة. ومن هنا، فإن الاستدامة لا تضيف بعدا جديدا إلى الأمن فحسب، بل تعيد تعريف الشروط التي يصبح في ظلها الأمن ممكنا وقابلا للاستمرار في القرن الحادي والعشرين.

خامسا: إعادة بناء مفهوم الأمن في ضوء علم الاستدامة

إذا كانت الأقسام السابقة قد بينت أن دراسات الأمن وعلم الاستدامة تطورا في مسارين معرفيين متوازيين، فإن تجاوز هذا الانفصال يقتضي أكثر من مجرد إضافة قضايا الاستدامة إلى أجندة الأمن. فالمشكلة النظرية لا تكمن في غياب الاهتمام بالأمن البيئي أو الغذائي أو الصحي، بل في استمرار النظر إلى الأمن من خلال منطق يركز أساسا على التهديد والاستجابة، في حين ينطلق علم الاستدامة من منطق مختلف يهتم بخصائص النظام، وقدرته على الاستمرار والتكيف والتعلم. ومن ثم، فإن التكامل الحقيقي بين الحقلين يفترض إعادة بناء مفهوم الأمن ذاته، لا مجرد توسيع موضوعاته.

لقد تأسست أغلب النظريات الأمنية التقليدية على تصور يجعل الأمن نتيجة لاحتواء التهديد أو ردعه. ويظهر هذا المنطق بوضوح في المقاربات الواقعية التي ربطت الأمن ببقاء الدولة، وحماية سيادتها، والقدرة على مواجهة التهديدات الخارجية في بيئة دولية

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تتسم بالفوضى وتوزيع غير متكافئ للقوة (Kenneth N. Waltz, 1979). وعلى الرغم من أن هذا المنظور يظل ضروريا لفهم الصراع العسكري والردع وتوازن القوى، فإنه يصبح أقل قدرة على تفسير المخاطر المركبة التي لا تصدر عن فاعل محدد، ولا يمكن احتواؤها بوسائل أمنية تقليدية، مثل تغير المناخ، والأوبئة، وتدهور النظم البيئية، واضطرابات سلاسل الإمداد، وأزمات الغذاء والطاقة.

وتتميز هذه المخاطر بأنها تراكمية ومترابطة وعابرة للحدود، كما أن آثارها لا تتوقف على حجم الخطر ذاته، بل تتحدد بدرجة كبيرة بمستوى هشاشة النظم التي تتعرض له. وقد أبرزت أدبيات مجتمع المخاطر أن الحداثة المعاصرة لا تنتج الثروة والتقدم فقط، بل تنتج أيضا مخاطر واسعة النطاق يصعب حصرها داخل حدود وطنية أو التحكم فيها من خلال الأدوات المؤسسية التقليدية (Ulrich Beck, 1992).ويقود ذلك إلى إعادة توجيه السؤال الأمني من البحث في مصدر التهديد وحده إلى تحليل قدرة النظام على التعامل معه.

ويقدم علم الاستدامة مدخلا نظريا ملائما لهذا التحول، لأنه لا ينظر إلى الاستقرار بوصفه غيابا للتغير، بل باعتباره قدرة على الاستمرار في ظل التغير. فمنذ تأسيسه بوصفه حقلا متعدد التخصصات، ركز علم الاستدامة على العلاقات المتبادلة بين النظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعلى الشروط التي تتيح لهذه النظم المحافظة على وظائفها الأساسية عبر الزمن رغم الضغوط وعدم اليقين (Robert W. Kates et al., 2001). ومن هذا المنظور، لا تكون المشكلة الرئيسة هي وجود الاضطراب في ذاته، وإنما عجز النظام عن امتصاصه أو التكيف معه.

وانطلاقا من ذلك، يقترح المقال الانتقال من **النموذج القائم على التهديد** إلى **نموذج قائم على استدامة النظم**. ففي النموذج الأول يبدأ التحليل بتحديد مصدر الخطر، وتقدير حجمه، واختيار أدوات المواجهة. أما في النموذج الثاني فيبدأ التحليل بتقييم خصائص النظام الذي يتعرض للخطر، ومستوى هشاشته، ودرجة مرونته، وقدرته على التكيف، ونوعية الحوكمة التي تنظم استجابته. ولا يعني هذا تجاهل التهديدات، وإنما إعادة ترتيب مستويات التحليل، بحيث يصبح فهم النظام شرطا لفهم الأثر الأمني للتهديد.

ويؤدي هذا التحول إلى إعادة تعريف الأمن بوصفه **قدرة مستمرة على المحافظة على الوظائف الأساسية للنظام في ظل الضغوط والتحولات**. ووفق هذا التعريف، لا يكون المجتمع آمنا لأنه لا يتعرض للمخاطر، بل لأنه يمتلك مؤسسات وموارد وآليات تنسيق تسمح له بامتصاص الصدمات، ومنع انهيار الخدمات الأساسية، والتكيف مع الظروف الجديدة. وبهذا المعنى، يصبح الأمن عملية ديناميكية لإنتاج الاستقرار، لا حالة نهائية تتحقق مرة واحدة.

ويرتبط هذا التعريف مباشرة بمفهوم **المرونة** (**Resilience**). فقد تطور مفهوم المرونة من دلالته البيئية الضيقة إلى إطار أوسع لتحليل قدرة النظم الاجتماعية–البيئية على استيعاب الاضطراب، وإعادة التنظيم، والاستمرار في أداء وظائفها الأساسية دون فقدان هويتها الرئيسة (Carl Folke, 2006). ولا تعني المرونة العودة الآلية إلى الوضع السابق، لأن العودة إلى حالة كانت أصلا هشة قد تعيد إنتاج الأزمة. بل تعني، في صورتها الأكثر تطورا، قدرة النظام على التعلم والتكيف والتحول عندما تصبح البنية القديمة غير قادرة على الاستمرار.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومن ثم، لا ينبغي فهم الأمن بوصفه مقاومة مطلقة للتغير، بل بوصفه قدرة على إدارة التغير دون فقدان الوظائف الجوهرية. فالنظام الذي يرفض التكيف قد يبدو مستقرا في المدى القصير، لكنه يصبح أكثر هشاشة في المدى الطويل. أما النظام الذي يستطيع تعديل مؤسساته، وإعادة توزيع موارده، وتطوير سياساته، فإنه ينتج أمنا أكثر استدامة. ويقرب هذا الفهم بين الأمن والقدرة على التكيف، لأن كليهما يصبح معنيا بالحفاظ على القدرة الوظيفية للنظام، لا بالمحافظة على شكله المؤسسي في صورة ثابتة.

كما يقتضي هذا المنظور إعادة تفسير مفهوم **الهشاشة** (**Vulnerability**). فالهشاشة لا تعني فقط نقص الموارد أو التعرض المباشر للخطر، وإنما تعبر عن ضعف قدرة النظام على الاستجابة والتكيف والتعلم. وقد بينت أدبيات الهشاشة أن الآثار المترتبة على المخاطر لا تتحدد بالتعرض وحده، بل تتأثر بحساسية النظام وبقدرته على التكيف (Neil Adger, 2006). وبذلك، يصبح تقليل الهشاشة جزءا أساسيا من إنتاج الأمن، لا مجرد سياسة اجتماعية أو تنموية موازية له.

وتقود هذه النتيجة إلى إعادة النظر في مفهوم القوة داخل الدراسات الأمنية. فقد ارتبطت القوة تقليديا بالموارد العسكرية والاقتصادية وبالقدرة على فرض الإرادة أو ردع الخصوم. غير أن المنظور المستند إلى الاستدامة يضيف بعدا آخر هو **القدرة على المحافظة على استمرارية النظام**. فالدولة القوية ليست فقط تلك التي تملك وسائل الردع، بل أيضا تلك التي تستطيع الحفاظ على مؤسساتها وخدماتها الحيوية وتماسكها الاجتماعي في مواجهة الصدمات الممتدة. ومن ثم، تصبح المرونة المؤسسية، وكفاءة الحوكمة، والتنوع الاقتصادي، والثقة الاجتماعية، وجودة البنية التحتية، مكونات للأمن لا تقل أهمية عن القدرات الصلبة.

كما يعيد هذا التصور بناء العلاقة بين الأمن والتنمية. فقد تعاملت بعض الأدبيات مع التنمية بوصفها شرطا للأمن، بينما اعتبرتها أخرى نتيجة للاستقرار. غير أن علم الاستدامة يكشف أن العلاقة أكثر تركيبا؛ فالتنمية قد تزيد الأمن إذا خفضت الهشاشة وعززت المرونة، لكنها قد تولد مصادر جديدة لعدم الاستقرار إذا استنزفت الموارد أو وسعت التفاوت أو أضعفت النظم البيئية. ومن ثم، لا تكون التنمية منتجة للأمن في ذاتها، بل يتوقف أثرها على نوعيتها واستدامتها وقدرتها على المحافظة على شروط الاستمرار عبر الزمن.

ويمتد هذا التحول إلى مفهوم الوقاية. ففي المنطق الأمني التقليدي، تعني الوقاية منع التهديد أو تقليل احتمالات وقوعه. أما في المنظور المستدام، فتعني الوقاية بناء الشروط المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمنع تحول الخطر إلى أزمة شاملة. ويشمل ذلك الاستثمار في الصحة العامة، والتعليم، والبنية التحتية، ونظم الإنذار المبكر، وإدارة الموارد، والتخطيط طويل الأجل. ووفق هذا الفهم، لا تكون هذه المجالات سياسات تنموية منفصلة عن الأمن، بل جزءا من البنية التي ينتج من خلالها الأمن.

وانطلاقا من هذه العلاقات، يمكن تعريف **الأمن المستدام** بأنه قدرة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المحافظة على وظائفها الجوهرية، وتقليل هشاشتها، والتكيف مع التحولات، وامتصاص الصدمات، وإعادة تنظيم نفسها بطريقة تضمن استمرارها من دون نقل أعباء عدم الأمن إلى الأجيال المقبلة. ويتميز هذا التعريف بأنه لا يجعل الأمن مرادفا لغياب التهديد، بل يربطه بخصائص النظام وقدرته على الاستمرار.

ويقوم هذا المفهوم على أربعة مكونات مترابطة. يتمثل المكون الأول في إدارة المخاطر وفهم طبيعتها المركبة. ويتمثل الثاني في تقليل الهشاشة من خلال إصلاح المؤسسات ومعالجة الاختلالات البنيوية. أما الثالث فهو تعزيز المرونة والقدرة على التكيف عبر

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التعلم وإعادة التنظيم. ويتمثل الرابع في الحوكمة المستدامة، التي تضمن التنسيق بين المستويات المحلية والوطنية والدولية، وبين الدولة والمجتمع والفاعلين الاقتصاديين. ولا يمكن لأي من هذه المكونات أن ينتج الأمن منفردا، لأن الأمن المستدام ينشأ من تفاعلها داخل منظومة واحدة.

ويتيح هذا الإطار تجاوز التقسيم القطاعي للأمن إلى أمن بيئي وغذائي وصحي ومائي ومناخي. فهذه القطاعات لا تمثل أنواعا منفصلة تماما من الأمن، بل تجليات مختلفة لاختبار قدرة النظام على المحافظة على وظائفه الأساسية. ومن ثم، فإن الأمن المستدام لا يضيف قطاعا جديدا إلى القطاعات القائمة، بل يوفر منطقا تكامليا يعيد تنظيمها في إطار واحد.

كما يسمح هذا المنظور بتجاوز الفصل التقليدي بين الأمن الداخلي والخارجي. فالمخاطر المعاصرة، مثل تغير المناخ والأوبئة والهجمات السيبرانية واضطرابات التجارة العالمية، تنتقل عبر الحدود وتتفاعل مع مواطن الضعف الداخلية. ومن ثم، لا يمكن إنتاج الأمن من خلال العزل أو الردع وحدهما، بل يتطلب بناء شبكات تعاون، ومؤسسات متعددة المستويات، وقدرات وطنية على التكيف، وهو ما يجعل الحوكمة جزءا بنيويا من الأمن المستدام.

وبذلك، لا يدعو المقال إلى استبدال نظريات الأمن التقليدية أو التقليل من أهمية الردع والسيادة والقوة العسكرية. بل يقترح إدراج هذه العناصر داخل إطار أوسع يربط الأمن باستدامة النظام. فالقوة والردع يظلان ضروريين في مواجهة التهديدات العسكرية، لكن قدرتهما على إنتاج أمن طويل الأمد تتوقف على وجود مؤسسات مرنة، واقتصاد قادر على التكيف، ونظم اجتماعية وبيئية قادرة على الاستمرار.

وعليه، تتمثل الإضافة الأساسية لعلم الاستدامة إلى دراسات الأمن في نقل مركز التحليل من السيطرة على التهديد إلى بناء القدرة على الاستمرار. ومن خلال هذا التحول، يصبح الأمن عملية مستمرة لإدارة المخاطر وتقليل الهشاشة وتعزيز المرونة والتكيف، لا مجرد استجابة ظرفية لأزمة أو تهديد. ويمهد هذا التصور لبناء نموذج سببي أكثر تحديدا للأمن المستدام، يوضح العلاقات بين المخاطر والهشاشة والحوكمة والمرونة والنتائج الأمنية.

سادسا: نموذج الأمن المستدام: من المخاطر البنيوية إلى القدرة على الاستمرار

بعد إعادة بناء مفهوم الأمن في ضوء علم الاستدامة، يصبح من الضروري الانتقال من المستوى المفاهيمي إلى مستوى أكثر تحديدا يوضح الكيفية التي ينتج بها الأمن داخل النظم المعاصرة. فالمقال لا يكتفي بالقول إن الاستدامة مهمة للأمن، بل يقترح نموذجا سببيا يفسر كيف تتفاعل المخاطر والهشاشة والحوكمة والمرونة والقدرة على التكيف في إنتاج أمن قابل للاستمرار. ويطلق على هذا الإطار اسم **نموذج الأمن المستدام(Sustainable Security Model)** ، وهو نموذج ينظر إلى الأمن بوصفه نتيجة ديناميكية لخصائص النظام، لا مجرد استجابة مباشرة لتهديد خارجي.

ينطلق النموذج من افتراض أساسي مفاده أن المخاطر لا تتحول تلقائيا إلى أزمات أمنية. فقد تتعرض دولتان أو مجتمعان للخطر نفسه، إلا أن النتائج قد تختلف بصورة كبيرة تبعا لمستوى الهشاشة، وجودة المؤسسات، وقدرة النظام على التعلم والتكيف. ومن ثم، فإن وجود الخطر لا يكفي لتفسير انعدام الأمن، لأن التأثير الأمني يتحدد من خلال تفاعل الخطر مع خصائص النظام الذي يتعرض

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

له. وقد أكدت أدبيات الهشاشة أن آثار المخاطر تتشكل من خلال العلاقة بين التعرض، والحساسية، والقدرة على التكيف، لا من خلال شدة الخطر وحدها.(Neil Adger, 2006)

ويمثل **الخطر البنيوي** الحلقة الأولى في النموذج. ويقصد به مجموعة الضغوط المتراكمة التي تنشأ من التغيرات البيئية أو الاقتصادية أو الصحية أو السياسية أو التكنولوجية، والتي يمكن أن تؤثر في استمرارية وظائف النظام. وتختلف المخاطر البنيوية عن التهديدات التقليدية في أنها لا تكون بالضرورة مقصودة أو صادرة عن فاعل سياسي محدد، كما أنها قد تتطور بصورة بطيئة وتراكمية قبل أن تظهر آثارها في صورة أزمة مفتوحة. وتشمل هذه المخاطر تغير المناخ، وتدهور الموارد، والاعتماد المفرط على سلاسل إمداد هشة، وانتشار الأوبئة، والاضطرابات المالية، والانكشاف الرقمي، وغيرها من الظواهر التي لا يمكن احتواؤها بالكامل بوسائل الردع التقليدية.

غير أن أثر هذه المخاطر يعتمد على الحلقة الثانية، وهي **الهشاشة البنيوية** .وتشير الهشاشة إلى درجة قابلية النظام للتأثر بالضغوط، وإلى محدودية قدرته على امتصاصها دون فقدان وظائفه الأساسية. وقد تكون الهشاشة اقتصادية، عندما يعتمد الاقتصاد على مورد واحد أو على واردات حيوية غير متنوعة، أو مؤسسية، عندما تعجز أجهزة الدولة عن التنسيق والاستجابة، أو اجتماعية، عندما يؤدي التفاوت أو ضعف الثقة إلى تآكل التماسك، أو بيئية، عندما تستنزف الموارد الطبيعية إلى درجة تقلل قدرة المجتمع على الاستمرار. ومن ثم، لا يمثل الخطر وحده سببا لانعدام الأمن، بل يصبح كذلك عندما يلتقي بنظام مرتفع الهشاشة.

وتتمثل الحلقة الثالثة في **القدرة المؤسسية على التكيف** .وهي تعبر عن قدرة الدولة والمجتمع على جمع المعلومات، وتقدير المخاطر، وإعادة توزيع الموارد، وتعديل السياسات، والتعلم من الخبرات السابقة. ولا تتعلق هذه القدرة بحجم الجهاز الإداري أو بوفرة الموارد فقط، بل بجودة التنسيق، ووضوح المسؤوليات، وسرعة الاستجابة، والانفتاح على المعرفة، والقدرة على مراجعة السياسات عندما تتغير الظروف. وقد أظهرت أدبيات الاستدامة أن النظم القادرة على التعلم والتكيف أكثر قدرة على مواجهة عدم اليقين من النظم التي تعتمد على خطط جامدة أو هياكل مغلقة, (Carl Folke, 2006; Brian Walker and David Salt, 2006).

ويؤدي ذلك إلى الحلقة الرابعة، وهي **المرونة النظامية** .وتمثل المرونة قدرة النظام على امتصاص الصدمات، والمحافظة على وظائفه الجوهرية، وإعادة تنظيم نفسه دون الانهيار. ولا تعني المرونة العودة الحرفية إلى الوضع السابق، لأن ذلك الوضع قد يكون أصلا مصدرا للهشاشة، بل تعني القدرة على الاستمرار مع إدخال تعديلات تكيفية أو تحولية عند الضرورة. ومن هذا المنظور، تكون المرونة خاصية ديناميكية تجمع بين الاستمرار والتغير، وتحول دون تفسير الأمن بوصفه مجرد استقرار ساكن.

وتأتي **القدرة التحولية** (**Transformative Capacity**) بوصفها حلقة متقدمة داخل النموذج. ففي بعض الحالات لا يكفي تعديل السياسات القائمة أو تحسين كفاءة المؤسسات، لأن بنية النظام نفسها قد تكون مصدرا للهشاشة. وعندئذ، يصبح الأمن مرتبطا بقدرة النظام على تغيير أنماط الإنتاج، أو إعادة تصميم البنية التحتية، أو تنويع مصادر الطاقة والغذاء، أو تعديل العلاقة بين الدولة والمجتمع، أو تطوير أنماط جديدة من الحوكمة. وقد ميزت أدبيات المرونة بين القدرة على الاستمرار داخل النظام القائم والقدرة على التحول عندما يصبح الاستمرار في صورته القديمة غير ممكن أو غير مستدام (Carl Folke et al., 2010).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويحتل مفهوم **الحوكمة المستدامة** موقعا مركزيا في النموذج، لأنه يربط بين جميع الحلقات السابقة. فالمخاطر المعاصرة لا يمكن إدارتها من خلال مؤسسة واحدة أو مستوى واحد من مستويات القرار، بل تحتاج إلى تنسيق بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، وبين المؤسسات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وبين المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتصبح الحوكمة فعالة عندما تسمح بتبادل المعلومات، وتوزيع المسؤوليات، ومشاركة الفاعلين، والتعلم المستمر، واتخاذ قرارات قابلة للمراجعة. وقد أكدت أعمال الحوكمة متعددة المستويات أن التعامل مع المشكلات المعقدة يتطلب ترتيبات مؤسسية مرنة تتجاوز التسلسل الإداري المغلق (Elinor Ostrom, 2010).

ولا يعمل أي من هذه العناصر بمعزل عن الآخر. فقد تكون الدولة مرتفعة الموارد، لكنها تظل هشّة إذا افتقرت إلى مؤسسات قادرة على توظيفها. وقد تمتلك مؤسسات قوية، لكنها تعجز عن إنتاج الأمن إذا كانت بنيتها الاقتصادية أو البيئية غير مستدامة. كما قد تنجح في امتصاص صدمة واحدة، لكنها تفشل في مواجهة أزمات متكررة إذا لم تتعلم أو تغير أنماطها الأساسية. ومن ثم، فإن الأمن المستدام لا ينتج من عامل واحد، بل من تكامل العمليات التي تخفض الهشاشة، وتعزز التكيف، وتبني المرونة، وتتيح التحول عند الضرورة.

ويمكن تلخيص منطق النموذج في المسار الآتي:

المخاطر البنيوية ← الهشاشة ← القدرة المؤسسية على التكيف ← المرونة النظامية ← القدرة التحولية والحوكمة المستدامة ← الأمن المستدام

ولا يمثل هذا المسار معادلة خطية جامدة، لأن العلاقات بين مكوناته تتضمن آثارا متبادلة وتغذية راجعة. فقد يؤدي ارتفاع المرونة إلى خفض الهشاشة في المستقبل، كما قد يسهم النجاح في إدارة أزمة معينة في تحسين الثقة بالمؤسسات ورفع قدرتها على التكيف. وفي المقابل، قد يؤدي سوء إدارة الأزمة إلى تعميق الهشاشة وإضعاف الثقة، بما يزيد من احتمالات عدم الأمن عند التعرض لصدمات لاحقة.

ويتميز النموذج أيضا بأنه يفصل بين **الأمن قصير الأجل** و**الأمن المستدام** .فقد تنجح الدولة في احتواء أزمة آنية من خلال إجراءات استثنائية أو إنفاق مرتفع، لكنها لا تكون قد حققت أمنا مستداما إذا ظلت مصادر الهشاشة قائمة. وقد يؤدي الإفراط في استخدام الموارد لمواجهة أزمة حالية إلى إضعاف القدرة على التعامل مع أزمات مستقبلية، وهو ما يجعل بعض سياسات الأمن قصيرة الأجل منتجة لعدم الأمن على المدى الطويل. ومن هنا، لا يقاس الأمن المستدام بقدرة النظام على تجاوز صدمة واحدة، بل بقدرته على الاستمرار في مواجهة سلسلة من الضغوط دون استنزاف موارده أو تقويض وظائفه الأساسية.

كما يضيف النموذج بعدا زمنيا إلى تحليل الأمن. فالنظريات الأمنية التقليدية تركز غالبا على اللحظة الراهنة وعلى موازين القوة القائمة، بينما يفرض منظور الاستدامة النظر في الآثار التراكمية للسياسات وفي توزيع الأمن وعدم الأمن بين الأجيال. فالسياسة التي تحقق استقرارا حاليا من خلال استنزاف الموارد أو نقل التكاليف إلى المستقبل لا تنتج أمنا مستداما، حتى لو بدت ناجحة في المدى القصير. وبذلك، يصبح البعد الزمني جزءا من تعريف الأمن نفسه، لا مجرد عنصر إضافي في تقييم السياسات.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويترتب على هذا النموذج إعادة توجيه التحليل الأمني من سؤال يتعلق بقدرة الدولة على مواجهة الخصوم إلى سؤال أوسع يتعلق بقدرتها على المحافظة على استمرارية النظام في مواجهة طيف متنوع من المخاطر. ولا يلغي ذلك أهمية القوة العسكرية أو الردع، لكنه يضعهما داخل بنية أوسع تتضمن الصحة العامة، والأمن الغذائي، والقدرة الاقتصادية، واستدامة البيئة، وكفاءة المؤسسات، والثقة المجتمعية. ومن ثم، تصبح هذه القطاعات مكونات مترابطة في إنتاج الأمن، لا ملفات منفصلة تعالج كل منها بمعزل عن الأخرى.

وتتمثل الإضافة النظرية للنموذج في أنه يحول الاستدامة من هدف سياساتي إلى متغير تفسيري داخل نظرية الأمن. فبدل النظر إلى الاستدامة بوصفها نتيجة مرغوبة للأمن، تصبح هي الشرط الذي يسمح للأمن بالاستمرار. كما يحول المرونة والتكيف والحوكمة من مفاهيم مساعدة إلى آليات سببية تفسر لماذا تواجه نظم متقاربة المخاطر نفسها بنتائج أمنية مختلفة.

ويهيئ هذا البناء النظري للانتقال إلى تشغيل النموذج وصياغة مجموعة من الفرضيات القابلة للاختبار. فلكي يتحول نموذج الأمن المستدام من إطار تصوري إلى أداة بحثية، ينبغي تحديد المؤشرات التي تسمح بقياس المخاطر والهشاشة والقدرة المؤسسية والمرونة والتحول، وبيان التوقعات التي ينتجها النموذج بشأن العلاقة بين هذه العناصر والنتائج الأمنية.

سابعا: المقارنة مع الأطر النظرية القائمة وتحديد الإضافة النظرية

لا يمكن تقييم القيمة العلمية لنموذج الأمن المستدام بمجرد عرضه بوصفه إطارا جديدا، لأن أصالة النموذج تتحدد بقدرته على توضيح ما يضيفه إلى النظريات القائمة، وما إذا كان يعالج ثغرات لم تتمكن تلك النظريات من تفسيرها بصورة كافية. ومن ثم، لا يهدف هذا القسم إلى رفض المقاربات السابقة أو استبدالها، بل إلى تحديد موقع النموذج المقترح داخل خريطة الدراسات الأمنية، وبيان المجالات التي يتقاطع فيها مع الواقعية، ومدرسة كوبنهاغن، والأمن الإنساني، وأدبيات المرونة، فضلا عن النقاط التي يتجاوز عندها حدودها التفسيرية.

1- نموذج الأمن المستدام والواقعية

قدمت الواقعية، بمختلف اتجاهاتها، الإطار الأكثر تأثيرا في دراسة الأمن الدولي. فقد جعلت الدولة وحدة التحليل المركزية، وربطت الأمن بالبقاء، والسيادة، والقوة، والقدرة على الردع داخل نظام دولي يتسم بالفوضى وغياب سلطة مركزية قادرة على حماية الدول (Kenneth N. Waltz, 1979). ووفق هذا المنظور، يتحدد أمن الدولة بدرجة كبيرة بما تمتلكه من قدرات مادية، وبموقعها داخل توزيع القوة الدولي، وبقدرتها على موازنة التهديدات أو ردع الخصوم.

ولا ينكر نموذج الأمن المستدام أهمية هذه العوامل. فالدولة التي تفتقر إلى أدوات الردع أو القدرة على حماية إقليمها تظل عرضة لمصادر تقليدية من انعدام الأمن. غير أن النموذج يرى أن القوة العسكرية والاقتصادية لا تكفي وحدها لإنتاج أمن مستمر، لأن امتلاك الموارد لا يضمن قدرة النظام على المحافظة على وظائفه الأساسية أثناء الأزمات الممتدة. وقد تمتلك الدولة قدرات ردع مرتفعة، لكنها تعاني هشاشة في قطاعات الصحة، أو الغذاء، أو الطاقة، أو البنية التحتية، بما يجعلها عاجزة عن امتصاص صدمات لا يمكن التعامل معها بوسائل عسكرية.

ومن هنا، يتمثل الفرق الرئيس بين الواقعية ونموذج الأمن المستدام في نقطة الانطلاق التحليلية. فالواقعية تبدأ من البيئة الخارجية، وتفسر الأمن من خلال طبيعة النظام الدولي وتوزيع القوة، بينما يبدأ النموذج المقترح من التفاعل بين المخاطر الخارجية وخصائص

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

النظام الداخلية. ولا تصبح المخاطر مصدرا لانعدام الأمن بسبب شدتها فقط، بل بسبب تفاعلها مع مستويات الهشاشة، ونوعية المؤسسات، والقدرة على التكيف.

ويضيف النموذج، بذلك، بعدا بنيويا داخليا إلى مفهوم القوة. فالقوة لا تعني فقط القدرة على ردع الآخرين أو فرض الإرادة عليهم، وإنما تشمل أيضا قدرة الدولة على المحافظة على الخدمات الحيوية، واستمرار مؤسساتها، وتماسك مجتمعها، واستدامة مواردها. وبهذا، لا يلغي النموذج المنظور الواقعي، بل يوسع مفهوم القوة من قدرة خارجية على التأثير إلى قدرة داخلية على الاستمرار.

2- نموذج الأمن المستدام ومدرسة كوبنهاغن

أسهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن بصورة جوهرية، من خلال نقل النقاش من السؤال المتعلق بطبيعة التهديدات الموضوعية إلى السؤال المتعلق بكيفية بناء القضايا بوصفها تهديدات أمنية. ووفق نظرية الأمننة، تتحول القضية إلى مسألة أمنية عندما يقدمها فاعل مؤثر باعتبارها تهديدا وجوديا، ويقبل الجمهور هذا التوصيف بما يسمح باتخاذ إجراءات استثنائية (Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, 1998).

وقد أتاح هذا الإطار إدراج قطاعات متعددة ضمن الدراسات الأمنية، مثل القطاع البيئي والاقتصادي والمجتمعي والسياسي. كما قدم أدوات مهمة لفهم الكيفية التي تنتقل بها قضية ما من المجال السياسي العادي إلى المجال الأمني. غير أن تركيز مدرسة كوبنهاغن ظل منصبا بدرجة أساسية على **عملية بناء التهديد**، لا على خصائص النظام الذي يواجهه.

وتتمثل الإضافة التي يقدمها نموذج الأمن المستدام في أنه ينتقل بالتحليل من مرحلة الأمننة إلى مرحلة القدرة على الاستمرار. فحتى إذا جرى الاعتراف بقضية ما بوصفها تهديدا وجوديا، يظل السؤال قائما حول قدرة النظام على إدارتها دون انهيار وظائفه الأساسية. ولا تفسر نظرية الأمننة وحدها لماذا تتعامل مجتمعات مختلفة مع التهديد نفسه بنتائج متباينة، أو لماذا يؤدي الاعتراف السياسي بالخطر إلى سياسات ناجحة في بعض الحالات وإلى استجابات غير فعالة في حالات أخرى.

ويضيف نموذج الأمن المستدام، لذلك، بعدا ماديا ومؤسسيا إلى التحليل البنائي لمدرسة كوبنهاغن. فهو يقبل بأن الأمن يتشكل من خلال الخطاب والممارسة السياسية، لكنه يرى أن الأمن لا يكتمل عند إعلان التهديد أو شرعنة التدابير الاستثنائية. بل يتوقف كذلك على قدرة المؤسسات على تقليل الهشاشة، وتنسيق الاستجابة، والتعلم، وتعزيز المرونة.

ومن هذا المنظور، تفسر مدرسة كوبنهاغن كيف تصبح القضية أمنية، بينما يفسر نموذج الأمن المستدام كيف يتحول الاعتراف بالتهديد إلى قدرة فعلية على الاستمرار. ويمثل هذا الفرق امتدادا للنظرية الأمنية، لا قطيعة معها، لأن النموذج المقترح يربط بين البناء السياسي للتهديد والخصائص المؤسسية التي تحدد نتائج الاستجابة له.

3- نموذج الأمن المستدام والأمن الإنساني

مثل ظهور مفهوم الأمن الإنساني تحولا مهما في تحديد المرجع الذي ينبغي حمايته. فبدل التركيز الحصري على الدولة، وضع تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 الفرد واحتياجاته الأساسية في مركز النقاش الأمني، وربط الأمن بالحماية من الخوف والعوز، وبضمان الصحة والغذاء والبيئة والدخل والكرامة الإنسانية (United Nations Development Programme, 1994).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقد أسهم هذا التحول في توسيع مفهوم الأمن من حماية الحدود إلى حماية الحياة الإنسانية، كما أبرز العلاقة الوثيقة بين الأمن والتنمية. غير أن مفهوم الأمن الإنساني تعرض لانتقادات تتعلق باتساعه المفرط وصعوبة تحديد حدوده التشغيلية. فقد أشار **Roland Paris** إلى أن اتساع المفهوم قد يجعله يشمل معظم قضايا التنمية والسياسات العامة، بما يقلل من قدرته التحليلية إذا لم تحدد علاقاته السببية بصورة دقيقة.(Roland Paris, 2001)

ويتقاطع نموذج الأمن المستدام مع الأمن الإنساني في رفض اختزال الأمن في حماية الدولة، وفي تأكيد أهمية الصحة والغذاء والبيئة والرفاه الاجتماعي. غير أنه يختلف عنه في وحدة التحليل وفي طبيعة العلاقة السببية التي يقترحها. فالأمن الإنساني يجعل الفرد المرجع النهائي للأمن، بينما يدرس نموذج الأمن المستدام التفاعل بين الفرد، والمجتمع، والدولة، والنظم البيئية والاقتصادية التي تعتمد عليها الحياة الإنسانية.

ولا يعني ذلك إعادة الدولة إلى مركز التحليل على حساب الإنسان، بل يعني أن أمن الفرد لا يمكن فصله عن استدامة النظم التي توفر له الغذاء والصحة والطاقة والحماية والخدمات. فالنظام الصحي الهش، أو الاقتصاد غير القادر على امتصاص الصدمات، أو البيئة المستنزفة، جميعها قد تقوض أمن الأفراد حتى في غياب تهديد عسكري مباشر.

ومن ثم، يضيف نموذج الأمن المستدام إلى الأمن الإنساني تفسيرا منظوميا للأسباب التي تنتج الحماية أو تقوضها. فهو لا يكتفي بتوسيع قائمة القيم التي ينبغي حمايتها، بل يحدد الآليات التي تجعل الحماية قابلة للاستمرار، وفي مقدمتها خفض الهشاشة، وتعزيز القدرة المؤسسية، وبناء المرونة، وتطوير الحوكمة متعددة المستويات.

4- نموذج الأمن المستدام وأدبيات المرونة

تعد أدبيات المرونة الأقرب مفاهيميا إلى النموذج المقترح، لأنها تركز على قدرة النظم على امتصاص الصدمات، وإعادة التنظيم، والمحافظة على وظائفها الأساسية. وقد نقلت أعمال **Carl Folke** مفهوم المرونة من نطاقه البيئي إلى تحليل النظم الاجتماعية–البيئية، وربطته بالتكيف والتعلم والتحول.(Carl Folke, 2006; Carl Folke et al., 2010)

ويعتمد نموذج الأمن المستدام على هذه الأدبيات بصورة أساسية، لكنه لا يساوي بين الأمن والمرونة. فالمرونة تصف قدرة النظام على الاستمرار أو إعادة التنظيم، لكنها لا تحدد في ذاتها ما إذا كانت الوظائف أو البنى التي يحافظ عليها النظام عادلة أو مرغوبة أو آمنة. فقد يكون نظام سياسي أو اجتماعي مرنا في الحفاظ على بقائه، رغم أنه ينتج تفاوتا أو هشاشة لفئات معينة.

ومن هنا، يدمج النموذج المرونة داخل إطار أوسع يشمل طبيعة المخاطر، وتوزيع الهشاشة، وجودة الحوكمة، والقدرة التحولية، والنتائج الأمنية. فالمرونة تصبح آلية من آليات إنتاج الأمن، لا مرادفا له. كما أن الأمن المستدام لا يقتصر على قدرة النظام على العودة أو الاستمرار، بل يشمل قدرته على التحول عندما تصبح البنية القائمة مصدرا دائما للهشاشة.

ويضيف النموذج كذلك بعدا سياسيا إلى أدبيات المرونة. فقرارات تحديد الوظائف التي ينبغي حمايتها، وتوزيع تكاليف التكيف، وأولويات الاستثمار، ليست قرارات تقنية محايدة، بل ترتبط بالقوة والمؤسسات والعدالة والشرعية. ومن ثم، فإن الحوكمة ليست مجرد أداة إدارية لتعزيز المرونة، بل ساحة سياسية تتحدد فيها هوية الفئات التي تحظى بالحماية والفئات التي تتحمل تكاليف المخاطر.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبذلك، يستفيد نموذج الأمن المستدام من مفهوم المرونة، لكنه يعيد وضعه داخل نظرية أمنية أكثر شمولا، تربط بين قدرة النظام على الاستمرار وبين الشرعية، والعدالة، واستدامة الموارد، والقدرة على خفض عدم الأمن بدل إعادة إنتاجه.

5- القيمة التفسيرية المضافة للنموذج

تكشف المقارنة أن نموذج الأمن المستدام لا يقوم على إلغاء الأطر القائمة، وإنما على دمج عناصرها داخل بنية تفسيرية متعددة المستويات. فهو يحتفظ من الواقعية بأهمية الدولة والقوة والبيئة الدولية، ويستفيد من مدرسة كوبنهاغن في تحليل البناء السياسي للتهديد، ومن الأمن الإنساني في توسيع المرجع الأمني، ومن أدبيات المرونة في تفسير قدرة النظم على التكيف والاستمرار.

غير أن النموذج يختلف عن هذه الأطر في أنه يجعل **استدامة النظام** الحلقة المركزية التي تربط بين التهديد والحماية. فالواقعية تفسر مصادر الضغط الخارجي، ومدرسة كوبنهاغن تفسر كيفية بناء التهديد أمنيا، والأمن الإنساني يحدد القيم والأفراد الذين ينبغي حمايتهم، وأدبيات المرونة تشرح قدرة النظام على امتصاص الصدمات. أما نموذج الأمن المستدام، فيجمع هذه العناصر في سلسلة سببية توضح كيف تتفاعل المخاطر مع الهشاشة، وكيف تتوسط الحوكمة والقدرة المؤسسية هذه العلاقة، وكيف تنتج المرونة والتحول أمنا قابلا للاستمرار.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويمكن تلخيص موقع النموذج داخل الأدبيات من خلال الجدول الآتي:

جدول (1): موقع نموذج الأمن المستدام مقارنة بالأطر النظرية الرئيسة

الإطار النظري	وحدة التحليل الرئيسة	مصدر الأمن	محور التفسير	حدود الإطار	ما يضيفه نموذج الأمن المستدام
الواقعية	الدولة	القوة والردع والتوازن	البقاء في نظام دولي فوضوي	محدودية تفسير المخاطر غير العسكرية والهشاشة الداخلية	يضيف القدرة المؤسسية واستدامة الوظائف والمرونة
مدرسة كوبنهاغن	الفاعل الأمني والجمهور	نجاح عملية الأمننة	بناء القضايا بوصفها تهديدات وجودية	التركيز على إعلان التهديد أكثر من قدرة النظام على مواجهته	يفسر انتقال الاعتراف بالتهديد إلى قدرة مستدامة على الاستجابة
الأمن الإنساني	الفرد والمجتمع	الحماية من الخوف والعوز	توسيع مرجعية الأمن	اتساع المفهوم وصعوبة تحديد آلياته السببية	يربط أمن الفرد باستدامة النظم والمؤسسات التي توفر الحماية
أدبيات المرونة	النظام الاجتماعي–البيئي	التكيف والصمود وإعادة التنظيم	استمرار الوظائف في مواجهة الصدمات	احتمال إغفال القوة والعدالة والشرعية	يدمج المرونة في إطار أمني سياسي ومؤسسي أوسع
نموذج الأمن المستدام	النظام المتعدد المستويات	خفض الهشاشة وتعزيز التكيف والمرونة والحوكمة	إنتاج الأمن واستمراره عبر الزمن	يحتاج إلى تشغيل إمبريقي واختبارات مقارنة	يقدم إطارا سببيا تكامليا يربط التهديد بخصائص النظام ونتائج الأمن

ولا ينبغي فهم هذا الجدول بوصفه فصلا صارما بين النظريات، لأن الحدود بينها ليست مغلقة، كما أن بعض الاتجاهات داخل كل مدرسة طورت استجابات جزئية لهذه الانتقادات. وإنما تتمثل وظيفته في توضيح مركز الثقل في كل إطار، وتحديد الموقع الذي يشغله نموذج الأمن المستدام ضمن هذا النقاش.

وتتمثل القيمة المضافة للنموذج، في ضوء المقارنة، في ثلاث نقاط مترابطة. أولا، ينقل التحليل من التهديد إلى العلاقة بين التهديد وخصائص النظام. ثانيا، يربط أمن الدولة والمجتمع والفرد داخل وحدة تحليل متعددة المستويات. ثالثا، يضيف البعد الزمني

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إلى النظرية الأمنية، بحيث لا يكون نجاح الاستجابة الآنية دليلا كافيا على تحقق الأمن ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون استنزاف الموارد أو نقل الهشاشة إلى المستقبل.

وبذلك، لا يقدم نموذج الأمن المستدام مفهوما بديلا شاملا يلغي النظريات السابقة، بل يقدم إطارا وسيطا يسمح بتنظيم إسهاماتها حول سؤال جديد: كيف تتحول مواجهة الخطر من استجابة مؤقتة إلى قدرة مستدامة على المحافظة على وظائف النظام وحماية أفراده ومؤسساته؟ وتمثل الإجابة عن هذا السؤال الإضافة النظرية الأساسية التي يسعى النموذج إلى تقديمها إلى دراسات الأمن المعاصرة.

ثامنا: الدلالات النظرية والمنهجية وآفاق البحث المستقبلي

تظهر المقارنة السابقة أن القيمة العلمية لنموذج الأمن المستدام لا تكمن فقط في جمع مفاهيم متفرقة من حقول متعددة، بل في إعادة تنظيمها داخل منطق تفسيري يربط بين طبيعة المخاطر وخصائص النظام وقدرته على الاستمرار. ومن ثم، فإن الدلالات المترتبة على النموذج تتجاوز النقاش المفاهيمي إلى مراجعة عدد من المسلمات التي استقرت في دراسات الأمن، ولا سيما الافتراض القائل إن الأمن ينتج أساسا من خلال خفض مستوى التهديد أو تعزيز القدرة على الردع. فالمخاطر المعاصرة تكشف أن انخفاض التعرض لبعض التهديدات لا يضمن وحده استقرار النظام، ما لم تقترن الحماية بقدرة مؤسسية على التكيف ومرونة تسمح باستمرار الوظائف الأساسية في ظروف عدم اليقين.

وتتمثل الدلالة النظرية الأولى في نقل مركز التحليل من **حجم التهديد** إلى **العلاقة بين التهديد والهشاشة** .فالمخاطر البيئية أو الصحية أو الاقتصادية لا تؤدي إلى النتائج نفسها في جميع المجتمعات، حتى عندما تتشابه في شدتها أو نطاقها. ويفسر هذا التفاوت من خلال اختلاف مستويات التعرض والحساسية والقدرة على التكيف، وهي الأبعاد التي ركزت عليها أدبيات الهشاشة والاستدامة (Neil Adger, 2006; Intergovernmental Panel on Climate Change, 2022).وبذلك، لا يعود الأمن مجرد وظيفة لقدرة الدولة على ردع مصدر الخطر، بل يصبح نتيجة للتفاعل بين الخطر وبنية النظام الذي يتعرض له.

وتترتب على ذلك دلالة ثانية تتعلق بمفهوم **القوة** .فقد اعتادت النظرية الأمنية قياس القوة من خلال الموارد العسكرية والاقتصادية والقدرة على التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين. غير أن نموذج الأمن المستدام يضيف إلى هذه العناصر ما يمكن تسميته **القوة الاستمرارية**، أي قدرة الدولة والمجتمع على المحافظة على الخدمات الحيوية، وتماسك المؤسسات، وتدفقات الغذاء والطاقة والصحة والمعلومات، أثناء الأزمات وبعدها. ولا يمثل هذا البعد بديلا عن القوة التقليدية، بل شرطا لاستدامة أثرها. فالدولة التي تمتلك أدوات ردع متقدمة لكنها تعاني انهيارا في بنيتها الصحية أو الغذائية أو المؤسسية قد تكون قوية خارجيا وهشة داخليا في الوقت نفسه.

أما الدلالة الثالثة، فتتمثل في إدماج **الزمن** داخل النظرية الأمنية. فعديد من السياسات قد تنتج استقرارا آنيا، لكنها ترفع مستويات الهشاشة على المدى الطويل بسبب استنزاف الموارد، أو تأجيل الإصلاح، أو تحميل الأجيال المقبلة تكاليف الحماية الحالية. ومن هذا المنظور، لا يجوز تقييم السياسة الأمنية وفق قدرتها على إنهاء الأزمة المباشرة فقط، بل ينبغي أيضا تحليل أثرها في المرونة المستقبلية، وقدرة المؤسسات على مواجهة صدمات لاحقة. ويقترب هذا الفهم من منطق التنمية المستدامة الذي يربط تلبية

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الاحتياجات الحاضرة بعدم تقويض قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، لكنه ينقله من المجال التنموي إلى صلب التحليل الأمني.(World Commission on Environment and Development, 1987)

وتقود هذه النتيجة إلى إعادة تفسير العلاقة بين **الأمن والتنمية** .فالتنمية ليست منتجة للأمن بصورة تلقائية، لأن النمو الاقتصادي قد يترافق مع استنزاف بيئي، أو تفاوت اجتماعي، أو اعتماد شديد على بنى اقتصادية هشة. وقد تحقق الدولة معدلات مرتفعة من النمو مع بقاء قطاعاتها الحيوية شديدة التعرض للصدمات. ولذلك، يصبح السؤال الأمني متعلقا بنوعية التنمية وبقدرتها على خفض الهشاشة وتنويع الموارد وتعزيز الثقة المؤسسية، لا بمعدل النمو وحده. ومن ثم، تمثل الاستدامة الحلقة التي تحدد ما إذا كانت التنمية ستتحول إلى مصدر للمرونة أم إلى منتج جديد للمخاطر.

كما يعيد النموذج النظر في مفهوم **الوقاية الأمنية** .فالوقاية لا تعني فقط اكتشاف التهديد مبكرا أو منع وقوعه، بل تشمل بناء نظم قادرة على الحد من آثاره عندما يتعذر منعه. ويجعل هذا الفهم من الاستثمار في الصحة العامة، والبنية التحتية، والتعليم، وأمن الموارد، ونظم الإنذار المبكر، جزءا أصيلا من السياسة الأمنية. وتتفق هذه الرؤية مع الأدبيات التي تربط الاستعداد المؤسسي والقدرة التكيفية بخفض آثار الكوارث والأزمات، لكنها تذهب أبعد من ذلك بجعل الوقاية البنيوية أحد أركان تعريف الأمن ذاته (Carl Folke, 2006; Elinor Ostrom, 2010).

وتتمثل دلالة أخرى في إعادة تقييم العلاقة بين **المرونة والعدالة** .فالمرونة ليست قيمة إيجابية في جميع الأحوال، لأن بعض النظم قد تكون قادرة على البقاء وإعادة إنتاج ذاتها رغم استمرارها في توزيع المخاطر والأعباء بصورة غير متكافئة. وقد يستعيد الاقتصاد أداءه العام بعد أزمة، بينما تبقى فئات اجتماعية أو مناطق جغرافية في حالة ضعف شديد. ولذلك، لا يكفي قياس قدرة النظام على الاستمرار، بل ينبغي تحليل من يحظى بالحماية، ومن يتحمل تكاليف التكيف، وما إذا كانت المرونة العامة تبنى على نقل الهشاشة إلى فئات أخرى أو إلى المستقبل. ويقود ذلك إلى ضرورة إدراج العدالة والتوزيع والشرعية في تقييم الأمن المستدام، بدل التعامل معه بوصفه كفاءة تقنية محضة.

ومن الناحية المنهجية، يقتضي النموذج تطوير أدوات قياس تتجاوز المؤشرات الأمنية التقليدية. فقياس الإنفاق العسكري، أو عدد النزاعات، أو معدلات العنف، يظل مهما لكنه لا يكشف بصورة كافية عن قدرة النظام على مواجهة المخاطر المركبة. ولذلك، ينبغي أن يشمل قياس الأمن المستدام مؤشرات تتعلق بتنوع الاقتصاد، واستمرارية الخدمات الحيوية، وجودة التنسيق المؤسسي، والثقة العامة، والقدرة على التعلم، واستدامة الموارد، وسرعة استعادة الوظائف الأساسية بعد الصدمات. ويتيح هذا التوسع الانتقال من قياس نتائج انعدام الأمن إلى قياس الشروط التي تمنع ظهوره أو تحد من توسعه.

غير أن بناء مؤشر مركب للأمن المستدام يواجه تحديات مهمة. فأول هذه التحديات يتعلق باختيار الأبعاد وأوزانها، لأن أهمية المرونة الصحية قد تختلف عن أهمية المرونة الغذائية أو المؤسسية باختلاف السياق. كما أن بعض المؤشرات، مثل الثقة المؤسسية أو القدرة التحولية، يصعب قياسها بصورة مباشرة. ولذلك، ينبغي ألا يعتمد التشغيل التجريبي للنموذج على مؤشر كمي واحد منذ البداية، بل يستحسن الجمع بين القياس الكمي والتحليل النوعي، واستخدام مؤشرات متعددة مع تفسيرها في ضوء السياق السياسي والاجتماعي لكل حالة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويتيح النموذج استخدام **تتبع العمليات** لتحليل كيفية تحول خطر معين إلى أزمة أو كيفية احتوائه. ويمكن للباحث، على سبيل المثال، أن يتتبع تسلسلا يبدأ بظهور خطر بيئي أو صحي، ثم يدرس مستوى الهشاشة السابقة، وطبيعة الاستجابة المؤسسية، وآليات التعلم والتنسيق، ومدى استمرار الوظائف الأساسية، ثم يقارن النتائج بالتوقعات التي يطرحها النموذج. ويساعد هذا الأسلوب على الكشف عن الآليات السببية بدل الاكتفاء بإثبات وجود ارتباط بين المرونة والاستقرار (Derek Beach and Rasmus Brun Pedersen, 2019).

كما يمكن اختبار النموذج من خلال تصميمات مقارنة بين دول تعرضت لصدمات متقاربة لكنها انتهت إلى نتائج أمنية مختلفة. وتعد هذه المقارنات ملائمة لفحص ما إذا كانت الفروق في جودة الحوكمة، أو تنوع الموارد، أو القدرة على التكيف، تفسر تفاوت النتائج بدرجة أكبر من شدة الخطر وحدها. ويمكن تطبيق المنطق نفسه على المقارنة بين أقاليم داخل الدولة الواحدة، أو بين قطاعات مختلفة، بما يسمح بتحديد مستوى التحليل الذي تعمل عنده الآليات المقترحة.

ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بحدود النموذج. فهو يركز أساسا على الأمن بوصفه خاصية نظامية، وقد يقلل بذلك من الوزن المستقل للفاعلين السياسيين والاستراتيجيات المتعمدة التي قد تنتج التهديد أو تستغل الهشاشة. كما أن الجمع بين الدولة والمجتمع والاقتصاد والبيئة داخل وحدة تحليل واحدة قد يوسع النموذج إلى درجة تجعل تشغيله التجريبي معقدا. ولذلك، ينبغي تطبيقه بوصفه نظرية متوسطة المدى تحدد مجموعة من الآليات القابلة للاختبار، لا بوصفه تفسيرا شاملا لجميع الظواهر الأمنية.

وتفتح هذه الحدود مسارات متعددة للبحث المستقبلي. يتمثل المسار الأول في اختبار النموذج في حالات تتعرض للنوع نفسه من المخاطر، مثل الجفاف الممتد، أو الأوبئة، أو انهيار سلاسل الإمداد، مع اختلاف بنيتها المؤسسية ومستويات هشاشتها. ويسمح هذا التصميم بفحص ما إذا كانت القدرة على التكيف والحوكمة تفسران تباين النتائج الأمنية.

أما المسار الثاني، فيتمثل في دراسة العلاقة بين الأمن المستدام والصراع المسلح. فقد تكون الهشاشة البيئية والاقتصادية عاملا يزيد من فرص التوتر، لكنها لا تؤدي إلى الصراع بصورة آلية. ومن ثم، يمكن اختبار ما إذا كانت المؤسسات التكيفية والحوكمة متعددة المستويات تتوسط العلاقة بين ضغوط الموارد والعنف، بدل افتراض انتقال مباشر من الندرة إلى النزاع.

ويتعلق المسار الثالث بدراسة **الأمن الرقمي المستدام** .فالتوسع في الاعتماد على البنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي يزيد الكفاءة، لكنه قد يخلق نقاط فشل مركزية ومخاطر مرتبطة بالاعتماد التقني، وسلامة البيانات، واستمرارية الخدمات. ويمكن للنموذج أن يفسر الأمن الرقمي من خلال العلاقة بين التعرض التقني، والهشاشة المؤسسية، والقدرة على الاستعادة والتكيف، بدل اختزاله في الدفاع السيبراني وحده.

كما يمكن توسيع النموذج ليشمل العلاقات الدولية، من خلال تحليل كيفية اعتماد الأمن الوطني على استدامة نظم إقليمية وعالمية مثل التجارة والطاقة والصحة والمناخ. فالدولة قد تمتلك مرونة داخلية مرتفعة، لكنها تبقى معرضة للخطر إذا كانت جزءا من شبكات دولية شديدة الهشاشة .ومن ثم، فإن الأمن المستدام لا يمكن إنتاجه وطنيا بصورة كاملة، بل يحتاج إلى ترتيبات تعاونية ومؤسسات دولية قادرة على إدارة الاعتماد المتبادل.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفي ضوء ذلك، يقترح المقال برنامجا بحثيا لا يكتفي بإضافة قضايا جديدة إلى الدراسات الأمنية، بل يعيد توجيهها نحو تحليل الشروط التي تجعل الحماية قابلة للاستمرار. فالقيمة النهائية لنموذج الأمن المستدام لا تقاس بقدرته على إعادة تسمية الأمن البيئي أو الإنساني، وإنما بقدرته على تفسير لماذا تحافظ بعض النظم على وظائفها تحت الضغط، بينما تنهار نظم أخرى أمام مخاطر متقاربة، وكيف يمكن للسياسات والمؤسسات أن تحول المرونة من استجابة مؤقتة إلى قدرة متجددة على إنتاج الأمن عبر الزمن.

الخاتمة

انطلقت هذه الدراسة من ملاحظة وجود فجوة نظرية مستمرة بين حقلين معرفيين تطورا خلال العقود الأخيرة بوتيرة متسارعة، هما دراسات الأمن وعلم الاستدامة. فعلى الرغم من التوسع الكبير الذي شهده مفهوم الأمن، وظهور مجالات مثل الأمن البيئي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن المناخي، بقيت أغلب الأدبيات تنظر إلى هذه المجالات بوصفها قطاعات مستقلة أكثر من كونها أجزاء من إطار نظري موحد. وفي المقابل، طور علم الاستدامة منظومة مفاهيمية متقدمة حول المرونة، والقدرة على التكيف، والحوكمة، والهشاشة، وتحليل النظم الاجتماعية–البيئية، إلا أن هذه المفاهيم لم تدمج بصورة منهجية في النظرية الأمنية. ومن هنا، انطلقت الدراسة من التساؤل حول الكيفية التي يمكن أن يسهم بها علم الاستدامة في إعادة بناء مفهوم الأمن، وليس مجرد توسيع نطاق تطبيقاته.

وقد أظهرت مراجعة الأدبيات أن الاتجاهات الرئيسة في دراسات الأمن، على اختلاف منطلقاتها، ظلت تنطلق من منطق يجعل التهديد نقطة البداية في التحليل. فالواقعية ركزت على بقاء الدولة وتوازن القوى(Kenneth N. Waltz, 1979) ، بينما وسعت مدرسة كوبنهاغن مفهوم الأمن من خلال نظرية الأمننة، مع المحافظة على مركزية التهديد بوصفه المدخل الرئيس للتحليل (Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, 1998).وفي المقابل، انطلق علم الاستدامة من تصور مغاير، يرى أن استمرار النظم يعتمد على قدرتها على التكيف، والتعلم، والمحافظة على وظائفها الأساسية في مواجهة التغيرات والضغوط المستمرة(Robert W. Kates et al., 2001 ؛ Carl Folke, 2006). وكشفت المقارنة بين الحقلين أن الفجوة لا تتمثل في اختلاف الموضوعات، بل في اختلاف المنطق التفسيري الذي يحكم كل منهما.

وانطلاقا من هذه الفجوة، اقترح المقال إعادة تعريف الأمن بوصفه قدرة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المحافظة على وظائفها الأساسية، وتقليل مستويات الهشاشة، والتكيف مع التحولات، وامتصاص الصدمات، بما يضمن استمراريتها عبر الزمن. ويختلف هذا التعريف عن التصورات التقليدية في أنه لا يجعل الأمن مرادفا لغياب التهديد، ولا يحصره في نجاح الدولة في الردع أو الاحتواء، بل يربطه بخصائص النظام نفسه، وبقدرته على إنتاج الاستقرار بصورة مستمرة.

ولترجمة هذا التصور إلى إطار تفسيري، قدمت الدراسة **نموذج الأمن المستدام (Sustainable Security Model)**، الذي يربط بين خمسة مكونات مترابطة هي: المخاطر البنيوية، والهشاشة، والقدرة المؤسسية على التكيف، والمرونة النظامية، والحوكمة المستدامة، باعتبارها حلقات سببية تؤدي في تفاعلها إلى إنتاج الأمن المستدام. ويتميز هذا النموذج بأنه لا يتعامل مع الأمن بوصفه نتيجة مباشرة لانخفاض مستوى المخاطر، وإنما بوصفه نتاجا لقدرة النظام على إدارة العلاقة بين المخاطر والهشاشة والتكيف بصورة مستمرة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتتمثل الإضافة النظرية للنموذج في أنه ينقل مركز التحليل من **إدارة التهديدات** إلى **بناء القدرة على الاستمرار** .فبدل أن يكون السؤال الرئيس :*كيف تواجه الدولة التهديد؟*، يصبح السؤال :*كيف تبني الدولة والمجتمع نظاما قادرا على الاستمرار رغم التهديدات؟* ويؤدي هذا التحول إلى إعادة تفسير مفاهيم القوة، والمرونة، والوقاية، والحوكمة، بوصفها مكونات داخل عملية إنتاج الأمن، لا أدوات منفصلة لمعالجة الأزمات.

كما أظهرت الدراسة أن الأمن المستدام لا ينبغي أن يفهم بوصفه قطاعا جديدا من قطاعات الأمن، وإنما بوصفه منطقا نظريا يعيد تنظيم العلاقة بين مختلف الأبعاد الأمنية. فالأمن البيئي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن الاقتصادي، ليست مفاهيم متنافسة، وإنما تمثل مجالات مختلفة لاختبار قدرة النظام على المحافظة على وظائفه الأساسية في مواجهة الضغوط المتنوعة. ومن ثم، فإن وحدة التحليل لا تكون القطاع الأمني، بل النظام بوصفه كلا مترابطا.

ومن الناحية المنهجية، يوفر النموذج المقترح أساسا لتطوير أدوات جديدة في تحليل الأمن، تقوم على قياس مستويات الهشاشة، والمرونة، والقدرة على التكيف، وجودة الحوكمة، بدل الاقتصار على مؤشرات تقليدية مثل الإنفاق العسكري أو عدد النزاعات المسلحة. كما يتيح استخدام مناهج بحث متنوعة، تشمل الدراسات المقارنة، وتتبع العمليات، وتحليل النظم المعقدة، وبناء المؤشرات المركبة، بما يوسع إمكانات اختبار النموذج في بيئات وسياقات مختلفة.

ومع ذلك، لا يدعي المقال أن النموذج يقدم تفسيرا شاملا لجميع صور الأمن، إذ ما يزال بحاجة إلى اختبارات إمبريقية في مناطق جغرافية متعددة، وعلى مستويات مختلفة من التحليل، تشمل الدولة، والمجتمع، والمنظمات الإقليمية، والنظام الدولي. كما أن تطوير مؤشرات تشغيلية دقيقة لمفاهيم مثل المرونة والقدرة التحولية يمثل مجالا مهما للبحث المستقبلي، شأنه في ذلك شأن دراسة أثر التحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والمخاطر السيبرانية، في إعادة تشكيل العلاقة بين الأمن والاستدامة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الإسهام الرئيس لهذه الدراسة لا يتمثل في الدعوة إلى توسيع مفهوم الأمن، بل في اقتراح **إعادة بناء نظريته** .فبدل النظر إلى الأمن بوصفه حالة تنتج عن غياب التهديد، تقترح الدراسة فهمه بوصفه خاصية ناشئة عن استدامة النظم وقدرتها على التكيف والتعلم وإعادة التنظيم. ومن خلال هذا التحول، يغدو علم الاستدامة ليس مجرد مصدر لمفاهيم مساندة، بل أحد الأسس النظرية التي يمكن أن تسهم في تطوير الجيل القادم من دراسات الأمن، بما يجعلها أكثر قدرة على تفسير المخاطر المركبة التي تميز القرن الحادي والعشرين.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

✓ أولا: الكتب

1. Barnett, Jon. (2001). *The Meaning of Environmental Security: Ecological Politics and Policy in the New Security Era*. Zed Books.

2. Beach, Derek, & Pedersen, Rasmus Brun. (2019). *Process-Tracing Methods: Foundations and Guidelines* (2nd ed.). University of Michigan Press.

3. Beck, Ulrich. (1992). *Risk Society: Towards a New Modernity*. SAGE Publications.

4. Berkes, Fikret, & Folke, Carl (Eds.). (1998). *Linking Social and Ecological Systems: Management Practices and Social Mechanisms for Building Resilience*. Cambridge University Press.

5. Buzan, Barry. (1983). *People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations*. University of North Carolina Press.

6. Buzan, Barry. (1991). *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era* (2nd ed.). Lynne Rienner Publishers.

7. Buzan, Barry, Wæver, Ole, & de Wilde, Jaap. (1998). *Security: A New Framework for Analysis*. Lynne Rienner Publishers.

8. Floyd, Rita. (2010). *Security and the Environment: Securitisation Theory and US Environmental Security Policy*. Cambridge University Press.

9. Giddens, Anthony. (1999). *Runaway World: How Globalisation Is Reshaping Our Lives*. Profile Books.

10. Waltz, Kenneth N. (1979). *Theory of International Politics*. Addison-Wesley.

11. Walker, Brian, & Salt, David. (2006). *Resilience Thinking: Sustaining Ecosystems and People in a Changing World*. Island Press.

12. World Commission on Environment and Development. (1987). *Our Common Future*. Oxford University Press.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

✓ ثانيا: المقالات والدراسات العلمية

1. Adger, W. Neil. (2006). Vulnerability. *Global Environmental Change, 16*(3), 268–281.

2. Folke, Carl. (2006). Resilience: The Emergence of a Perspective for Social-Ecological Systems Analyses. *Global Environmental Change, 16*(3), 253–267.

3. Folke, Carl, Carpenter, Stephen R., Walker, Brian, Scheffer, Marten, Chapin, Terry, & Rockström, Johan. (2010). Resilience Thinking: Integrating Resilience, Adaptability and Transformability. *Ecology and Society, 15*(4), Article 20.

4. Kates, Robert W., Clark, William C., Corell, Robert, et al. (2001). Sustainability Science. *Science, 292*(5517), 641–642.

5. Ostrom, Elinor. (2010). Polycentric Systems for Coping with Collective Action and Global Environmental Change. *Global Environmental Change, 20*(4), 550–557.

6. Paris, Roland. (2001). Human Security: Paradigm Shift or Hot Air? *International Security, 26*(2), 87–102.

7. Rockström, Johan, Steffen, Will, Noone, Kevin, et al. (2009). A Safe Operating Space for Humanity. *Nature, 461*, 472–475.

8. Wolfers, Arnold. (1952). National Security as an Ambiguous Symbol. *Political Science Quarterly, 67*(4), 481–502.

✓ ثالثا: التقارير والمنشورات المؤسسية

1. Intergovernmental Panel on Climate Change. (2022). *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*. Cambridge University Press.

2. Organisation for Economic Co-operation and Development. (2020). *States of Fragility 2020*. OECD Publishing.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

3. United Nations Development Programme. (1994). *Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security*. Oxford University Press.

4. United Nations Development Programme. (2022). *Human Development Report 2021/2022: Uncertain Times, Unsettled Lives—Shaping Our Future in a Transforming World*.

✓ **رابعا: الوثائق الدولية**

1. United Nations. (2015). *Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. United Nations.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/